أنـــاداث

حين يتكلم الناجون

إصـــــدارة شهـرية تعـــنى بـــ التعـبير -

العدد الخامس
سبتمبر
2026

تصدر عن مركز سلاميديا | الإشراف العام: د. عباس التجاني

في يوم الشباب العالمي: تطلعات مختلفـــة لشباب الســـودان

أنـــادات

حين يتكلم الناجون

إصـــــدارة شهـــــرية

تعـــنى بـــــــ

الإشراف العام

د. عباس التجاني

هيئة التحرير:

سفيان التجاني آدم

مصطفى حسيـــن

إيثـــــار الشيـــخ

محمـــــد عـــادل

حـــــــواء داؤود

سيـــد إمـــــام

للتواصل

حقوق الطبع محفوظة

لدى مركـــــز سلاميديا

داخل العدد:

شهادة: من شنقل طوباي إلى عمان رحلة البحث عن السلام - هيثم محمدين (سلفا) 2

حوار : حنان فيصل - مصطفى حسين 5

حوار : محمد آدم أبو - مصطفى حسين 8

قصة : جيل يبني الحياة من بين الركام – مريم عبد الله 12

مقال : مـــــن المشاركـــــة إلى التـأثير - سلمى عبد العظيم 16

مقال : استيعاب جميع الشباب - ناجي عجب (ترهاقا) 20

مقال : مشاركة الشباب في السلام والأمـــن - العاقب الجابك الله - المحامي 23

مقال : الحرب و تقليص مساحات الأمان للشابات بجنوب دارفور 28

معرض الفنان - عبد الله بشير 31

دراسة : حول القرار ٢٢٥٠ بإقليـــم النيل الأزرق - د. عاطف عجيب 34

دراسة : حول قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ و دور الشباب في السلم والأمـــن - شيـــماء محمد يوسف عبد الرحيم 44

تقرير : تطلعات مشتركة لشباب السودان في يوم الشباب العالمي 54

افتتاحية العدد

يأتي الاحتفال باليوم العالمي للشباب هذا العام، وبلادنا تدخل العام الرابع من النزاع و الشتات. و من منطلق شعار يوم الشباب لهذا العام "سياقات مختلفة وتطلعات مشتركة"؛ نجد أن الشباب السوداني يواجه تحديات كبيرة خلقتها ظروف الحرب والنزوح. وبالرغم من ذلك تعمل الأجسام الشبابية ومنظمات المجتمع المدني على مواجهة التحديات التي تواجه الشباب السوداني بالانخراط في سياقات عديدة من شأنها تعزيز دور الشباب في صناعة السلام ومشاركتهم في موقع صناعة القرار.

وفي هذا العدد تفرد (شهادات) مساحة لتسليط الضوء على مآلات قرار مجلس الامن رقم (2250)؛ والذي يعد نقلة مقدرة في اتجاه الاعتراف بدور الشباب وأهميته في عمليات السلام والأمن خاصة في دول ما بعد الحرب. تمحورت بعض مقالات هذا العدد حول الإسهامات الشبابية، لما لها من أهمية بالغة في استقرار المواطن و استشعاره بالسلام في ظل الغياب التام لمؤسسات الدولة و قصور المنظمات الأممية.

أسرة التحرير

هيثم محمدين (سلفا) حول مشاركته في مؤتمر الأردن.

من شنقل طوباي إلى عمان رحلة البحث عن السلام

"القدرة الوحيدة للانتصار على الشر هو قيام الشباب الصالحين بمهامهم"

الكاتب

كتب : هيثم محمدين (سلفا)

حمل شباب السودان على عاتقهم هم بناء الوطن رغم الحرب المتناسلة التي مزقت أوصال السودان، إذ لم يكن الشباب وقودًا للحرب فقط، بل شهودًا على الألم وفي ذات الوقت صانعون للأمل.

عملتُ منذ وقت مبكر في قضايا النزاعات الصغيرة في المجتمع المحلي باعتباري جزءًا من الإدارة الأهلية بالمنطقة، ومن خلال الجلوس مع الجد أبكر رشيد – شرتاي قبيلة التنجر بمنطقة شنقلي طوباي، محلية دار السلام جنوب مدينة الفاشر التي تبعد حوالي ٧٠ كيلو متر.

كانت جلسات إدارة وفض النزاعات تُعقد في مجلس الجودية (الراكوبة)، كنت استمع بإنصات لأنواع النزاعات والحلول المشبعة بالحكمة وحسن التعايش بين المكونات، مما ألهمني أن ادرس فض النزاعات وبناء السلام. وعندما كبرت بدأت في التفكير بجدية في الدراسة والبحث الأكاديمي والعمل في حل

النزاعات المحلية وتعزيز التعايش السلمي بين المكونات في المنطقة، بعد دخولي الجامعة انخرطت في العمل العام من خلال الانتظام في العمل السياسي والروابط الاجتماعية داخل الجامعة.

بعد التخرج من الجامعة واصلت في دراسة الدبلوم العالي والماجستير في دارسات السلام والنزاع. وانخرطتُ في العمل مع الشباب في مجالات السلام وحل النزاعات من خلال المشاركة في المبادرات والانشطة المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز دور الشباب في تحقيق السلام والتعايش السلمي.

ومن خلال عملي تم اختياري للعمل ضمن فريق مجلس طلاب السلام بمركز أبحاث السلام في جامعة نيالا؛ كما تم اختياري للمشاركة في المنتدى العالمي للسلام والأمن الذي عُقد في العاصمة الاردنية عمان في العام ٢٠١٥م. وشارك في المنتدى ٥٠٠ من الشباب/ت، يمثلون مجتمعات مختلفة من ١٥٠ دولة، في ذلك الوقت لم تكن الحرب في السودان شاملة بالصورة التي نعيشها اليوم.

شمل المنتدى عددًا من الأنشطة التي استفدنا منها كثيرًا وخرجنا بدروس مُستفادة، كما شكلت محطة مهمة لبلورة رؤى الشباب، لا سيما الشباب السوداني ودورهم في بناء السلام وصنع القرار مع التأكيد على أنهم ليسوا متلقين لنتائج السياسات والقرارات؛ بل شركاء فاعلون في صياغتها وصناعة مستقبل بلدانهم.

مثل المنتدى محطة بارزة في تطوير أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى الدولي. وهي الأجندة التي تعززت لاحقًا باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥م الذي رسخ الاعتراف بالدور المحوري للشباب في منع نشوء النزاعات، وبناء السلام وتعزيز الاستقرار والمشاركة في صنع القرار.

وتقوم هذه الأجندة على مرتكزات أساسية وهي: حماية الشباب

المتأثرين بالنزاعات المسلحة، الوقاية ومنع النزاعات والتطرف العنيف، المشاركة في صنع القرار وعمليات السلام وحل النزاعات، بناء شراكات بين الشباب والحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، فك الارتباط وإعادة إدماج الشباب المتاثرين بالعنف في المجتمع وهي مبادئ تكسب أهمية مضاعفة في السودان. حيث يتحمل الشباب جانبا كبيرًا من أعباء الحرب والنزوح والعنف، وفي الوقت ذاته يمثلون طاقة أساسية لبناء السلام واستعادة الدولة والمجتمع وهذا الأمر يشكل جزءًا من استجابتي للواقع المدمر الذي نعيشه الآن.

خصلت من خلال مشاركتي في المنتدى والمناقشات التي دارت فيه أن للشباب دور في مختلف أنحاء العالم. والشباب السوداني بشكل خاص لهم أدوار متعددة في المجتمع مثل تعزيز دورهم في المشاركة السياسية والمدنية والاجتماعية.

وما قامت به لجان المقاومة، شباب ثورة ديسمبر، في الفترة السابقة للحرب وغرف الطوارئ منذ الطلقة الأولى للحرب يمثل نموذجًا محوريًا، بالإضافة لدورهم المهم في ظل الانقسام الاجتماعي في محاربة الخطاب العنصري عبر رسائل تدعوا للسلام والتعايش.

بالمقابل، تتمثّل التحديات التي تواجه الشباب في السودان في الاستقطاب القبلي والسياسي، وخطاب الكراهية، وانتشار المعلومات غير الحقيقية، إضافةً إلى الوضع الاقتصادي والبطالة والفقر والنزوح واللجوء وفقدان التعليم. كما تشمل التحديات انقسام الشبكات الشبابية وضعف التمويل. ويجب التغلب على كل هذه التحديات من خلال وضع استراتيجية تتناول قضايا الشباب المتعلقة بالسلام والتماسك والتعايش، وذلك عبر المشاركة والتدريب والحوار والرياضة وخلق فرص عمل. فتمكين الشباب ضروري، فهم قادرون على قيادة السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي في السودان.

حنان فيصل عضوة مكتب الاتصال والعلاقات الخارجية بمجلس الشباب السوداني

يعمل المجلس على استعادة نشاطه والتغلب على ظروف الحرب

مصطفى حسين:

السلام عليكم أستاذة حنان فيصل، عضوة مكتب الاتصال والعلاقات الخارجية بمجلس الشباب السوداني، أرحّب بك في هذا اللقاء في مجلة شهادات الصادرة عن سلاميديا، سعيد جدًا أن أكون معك اليوم في هذا اللقاء الذي يأتي في وقت صعب جدا للشباب السوداني بسبب الحرب.

بصفتك عضوة في مكتب الاتصال والعلاقات الخارجية بمجلس الشباب السوداني نريد منك في البداية أن تُعرفينا عن مجلس الشباب السوداني؟

تأسس المجلس في العام ٢٠١٩م بعد ثورة ديسمبر العظيمة، المجلس تكون من شباب مهتمين بقضايا الشباب وقضايا التعليم، الصحة والبطالة تم تسجيل المجلس في العام ٢٠٢٠م في مفوضية العون الانساني كمنظمة مستقلة، والفكرة الأساسية لتكوين المجلس هو جعلها منصة للعمل على معالجة القضايا الشبابية.

ما هي أهم التحديات التي واجهت المجلس وكيف تم التغلب عليها؟

بدأت التحديات منذ لحظة التسجيل كمؤسسة وطنية شبابية، وتحديات أخرى، قام المجلس خلال الفترة السابقة للحرب بعمل مجالس فرعية قاعدية بالولايات ولكن هناك تحدي أكبر واجه عمل المجلس عقب انقلاب ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١م، فضلًا عن تحديات ما بعد الحرب، واصل المجلس عمله وساهم في تقديم المساعدات الانسانية، وقضايا الشباب، كما شارك في مؤتمر القضايا الانسانية بيوغندا، بالإضافة لمشاركته أيضًا في مؤتمر القضايا الإنسانية في برلين. ويعمل المجلس على بناء حلول للمشكلات التي تواجه الشباب من خلال التدريب خصوصا التكوين المهني وما إلى ذلك.

كيف أثرت الحرب على عمل المجلس؟

قبل الحرب لم يكن للمجلس مقر، ولكن كان يتم استضافة المجلس من خلال منظمات شريكة، وحتى هذه الفرصة فقدت بعد الحرب، التحدي الآخر تمثل في النزوح الكبير لعضوية المجلس خارج

مناطق تواجدهم. نجح المجلس في مواصلة أنشطته رغم التحديات.

هل هناك أي شكل من أشكال التنسيق بين المجلس الشبابي السوداني والأجسام الشبابية الأخرى النشطة في مجال وقف الحرب وبناء السلام؟

هناك تواصل مع المبادرات الشبابية العاملة على وقف الحرب مثل المبادرة السودانية لوقف الحرب وعدد من الأجسام الاخرى ومن خلال التواصل نتبادل التصورات والرؤى حول السبل المثلى لوقف الحرب.

مجلس الشباب السوداني هو عضو في مجلس الشباب العربي الافريقي، هل هناك مناصرة ودعم لقضايا السلام في السودان من مجلس الشباب العربي الأفريقي بصفتكم أعضاء فيه؟

مجلس الشباب السوداني عضو في مجلس الشباب العربي الافريقي منذ العام ٢٠٢١م وهو عضو في المكتب التنفيذي لمجلس الشباب العربي الافريقي، ويتعامل مجلس الشباب العربي الافريقي مع ما يحدث في السودان بوصفه شأنًا لا يخص السودان فقط بل يخص الدول أعضاء المجلس، ويتعامل مع الوضع في السودان وفق حقيقة أن ما يحدث في دولة يؤثر على الدول الأخرى أيضًا، فقد أصدر مجلس الشباب العربي الافريقي عدة بيانات تدعوا لضرورة خلق بيئة ملائمة للشباب والتفاوض وتكوين حكومة في السودان، وضرورة أن تكون هناك مساعدات تقدم للسودان، وهناك فرص يقدمها المجلس في دول اللجوء.

ما هي الخطط المستقبلة لمجلس الشباب السوداني في ظل الظروف الماثلة في السودان؟

مجلس الشباب السوداني فيه شباب متواجدين في السودان، بعض أعضاء مجلس الشباب السوداني متطوعون بغرف الطوارئ والمبادرات المحلية، يعمل المجلس على استعادة نشاطه والتغلب على ظروف الحرب، هناك خطط تدريب ومناصرة لقضايا الشباب.

رسالة اخيرة

البلدان تُبنى بسواعد شبابها.

محمد آدم أبو حول
مشروع نُقارة

(ركزنا جهدنا على توثيق نماذج الموسيقى المختلفة في السودان وتقديمها بطرق متنوعة)

حوار: مصطفى حسين

السلام عليكم الأستاذ محمد آدم أبو، نتمنى لك دوام الصحة وموفور العافية، نحن في قسم التحرير بمركز سلاميديا بصدد إصدار العدد السادس من مجلة شهادات والتي تهدف إلى إبراز دور الشباب السوداني في بناء السلام، فضلًا عن جهود المنظمات الشبابية والمبادرات في السلام المجتمعي. بصفتكم فاعلين في السلام من خلال مشروع نُقارة نود أن نُجري معك حوارًا صحفيًا بهذا الخصوص، وفيما يلي أسئلة الحوار:

حدثنا عن مشروع نُقارة كواحدة من المشروعات الشبابية التي تعمل في بناء السلام الاجتماعي.؟

مشروع نقارة هو مبادرة سودانية ثقافية مستقلة تأسست في العام ٢٠١٦م، تعمل على توثيق التراث الثقافي السوداني وإعادة تقديم الأغنيات بصورة معاصرة، فضلًا عن تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات السودانية. بدأ مشروع نقارة عبر شباب

من أقاليم دارفور، كردفان والنيل الازرق، وتؤمن المجموعة أن السودان غني بتنوعه الثقافي، لكن رغم ذلك يعاني من عدد من المشكلات. ركزنا جهدنا على توثيق نماذج الموسيقى المختلفة في السودان وتقديمها بطرق متنوعة، سواء كانت هذه الموسيقى من شرق السودان أو الغرب أو أي منطقة من مناطق السودان. نعمل في المساهمة في بناء السلام من خلال الاحترام المتبادل، والاحتفاء بثقافات بعضنا البعض، ونعمل على تقديم الفنون كجسر للعبور من الحرب إلى السلام.

هل تعتبر مشاركة الشباب في بناء مستقبل السودان حق؟ وإذا كانت الإجابة نعم، لماذا هي حق؟

مشاركة الشباب في بناء السودان حق أصيل، وليست منحة تقدمها المؤسسات ولا التنظيمات السياسية، ويمثل الشباب القطاع الأكثر تأثرًا بالحرب والبطالة والنزوح وغياب مؤسسات التعليم الخدمات، ولا يمكن اتخاذ قرارات متعلقة بمستقبلهم دون مشاركتهم/ن، ولا يمكن دعوة الشباب في الفعاليات فقط لاستخدام صور تواجدهم لإضفاء زخم على الفعاليات فقط، بل ضرورة وجودهم في مراكز التخطيط والتنفيذ، فضلًا عن إيجاد فرص لتحويل أفكار الشباب إلى مشروعات مؤثرة، ولكي نبني السودان بشكل أفضل، فذلك غير ممكن دون أصوات الشباب، وللشباب/ات أدوار يمكن أن تتجاوز الراهن إلى مستقبل أكثر عدلًا.

كيف يمكن للفن أن يلعب دورًا في بناء مستقبل مشترك بين مجموعات ثقافية مختلفة؟

للفنون قدرة كبيرة للوصول إلى الناس حتى أولئك الذين خارج اللغة المعنية، من خلال الفنون يمكن أن يلتقي الجميع، هناك اغنيات

واتجاهات مختلفة يمكن أن تلعب دورًا في تصحيح الصور النمطية للمجتمعات، وإعطاء فرصة لبروز مختلف الثقافات والاحتفاء بها في الفضاء العام.

الفن لوحده لا يعالج المشكلة بشكل جذري، بل يفتح الأبواب للنقاش، وحفظ ذاكرة الشعوب والتي تساعد في التعريف ببعضنا البعض، ومحاربة خطابات الكراهية، وهي أداة قوية لبناء مستقبل أفضل للجميع وحل قضية عدم التمثيل العادل.

لاحظنا عددًا من المشاريع الشبابية التي تعمل في بناء السلام، ولكن أغلبها يعمل بشكل منفرد، كيف يمكن تطوير مشاريع عمل مشتركة؟

المشاريع الشبابية لا تحتاج لأن تعمل في حالة تنافس، وليس هناك مبادرة واحدة تستطيع أن تحل جميع المشاكل المرتبطة بالسلام، أعتقد أن أي مبادرة لديها أدوات وخبرة يمكنها أن تلعب دورًا في تطوير الآخرين، فضلًا عن أنها تلعب دورًا في توسيع الجهود وتبادل المعارف، ويمكن العمل بشكل وثيق

والتنسيق بين الجميع لوضع أجندة شبابية مشتركة، مثال لذلك، عملنا في مجال الفنون يمكننا التعاون مع مبادرات تعمل في التعليم، الإعلام، الدعم النفسي، وقضايا النساء، وغيرها من القضايا. وهكذا يمكننا التنسيق وتخطيط أنشطة تساهم في تعزيز الفائدة للجميع، إضافة لذلك يمكن الوصول إلى تحالفات طويلة المدى بدلًا عن الاكتفاء بمشاريع قصيرة الامد، كما أن هناك ضرورة لتوثيق الأنشطة والاستفادة من التجارب حتى لا تأتي المبادرات الجديدة وتبدأ من الصفر.

ما الأدوار التي يمكن أن تلعبها الفنون في الضغط على أطراف الحرب من أجل وقفها؟

الفنون يمكن أن تُحافظ على قضية السلام تضمن وجودها داخل مجتمعاتنا، ومثلما يتم استخدام الفنون في الجهة الاخرى من أجل الحشد للحرب، يمكن استخدامها كذلك للتشجيع على السلام، كما تستطيع الفنون مناهضة خطاب الكراهية بصورة مختلفة، الفاعلون/ات في مجالات الفنون المختلفة يمكن أن يعملوا على حملات مشتركة ومبادرات تدعو لوقف الحرب والاستفادة من علاقاتنا المختلفة لإيصال الأصوات حتى لغير السودانيين. وابتكار أدوات مختلفة لتوصيل رسائلنا المختلفة، هناك ضرورة لإيجاد إعلام مسؤول وتكامل الجهود الإقليمية والدولية مع مشاركة الفنانين في هذا الحراك.

كلمة أخيرة تود إرسالها للشباب السوداني؟

هذه الحرب يجب ألا تكون سببًا في الانقسام بيننا، وأن السودان يحوينا جميعًا، والتنوع الموجود في السودان أقدم من كل الصراعات ويمكنه أن يجمعنا جميعًا، وبهذا التنوع الكبير يجب علينا «ما نخلي فرقة» ولا نجعل الحرب تغير من طبيعتنا، وبناء الجسور بين مجتمعاتنا، الرابط الذي يجمع السودانيين أكثر من الذي يفرقهم، ونحن جميعنا سودانيون لا فضل لأحد على غيره، ورغم اختلافنا، ولكن ما يجمعنا هو السودان، مستقبل السودان مرتبط بابنائه وقدرتهم على بنائه.

ولك جزيل الشكر والتقدير

قصة

جيلٌ يبني الحياة من بين الركام:

الشباب السوداني الثورة والحرب

مريم عبدالله

بدأت قصتي مع الشأن العام مبكرًا جدًا، تحديدًا بين جدران الفصول المدرسية وممراتها. كنتُ أجد شغفي في الكتابة على صحف الحائط المدرسية، والمشاركة في تقديم البرامج الطلابية والإحتفالات الكبرى، والإنخراط في الجمعيات التي تُنمي روح العمل الجماعي والمسؤولية المبكرة.

ومع إنتقالي إلى المرحلة الجامعية، إتسعت هذه المساحة لتتحول إلى تجربة أكثر نُضجًا؛ حيث انخرطتُ في المبادرات والتكتلات الشبابية، وصولًا إلى الإهتمام بقضايا البيئة والمناخ؛ كان هذا المجال يمثل تحديًا استثنائيًا، بالنظر إلى ضعف الوعي المجتمعي العام بأهمية القضايا البيئية وغياب إدراك تماسّها المباشر مع تفاصيل الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وحين اندلعت ثورة ديسمبر المجيدة، لم أكن بعيدة عن هذا المشهد؛ بل خرجتُ كأي شابة وشاب سوداني محملين بأحلام التغيير والحرية، ننتقل من قاعات الدراسة الأكاديمية إلى صفوف الإعتصامات والميادين.

جاءت ثورة ديسمبر ٢٠١٨م لتُعيد رسم الخريطة المدنية للبلاد من جذورها، لم تكن الثورة مجرد حراك عابر، بل كانت زلزالًا شعبيًا قاده الشباب بخيال سياسي جديد، ونجح في إسقاط نظام شمولي إمتد لثلاثين عامًا.

ووفقًا لتوثيق مركز كارتر، يُشكل الشباب أكثر من ٦٠٪ من سكان السودان، وقد إستطاعوا نقل الشأن العام من همس الغرف المغلقة وإملاءات الأجيال القديمة إلى هتاف الشوارع والمساحات المفتوحة، محولين المشاركة من مجرد رغبة شخصية إلى تنظيم مؤسسي قادر على خلخلة مراكز السلطة.

كيف أعادت الحرب تعريف معنى المشاركة بالنسبة للشباب؟

حين إندلعت الحرب المأساوية في أبريل ٢٠٢٣م، لم تتلاشَ هذه الطاقة الإجتماعية المتراكمة، بل أُعيدت هيكلتها قسرًا تحت صخب الدانات وظروف القصف. الشاب الذي كان يكرس وقته لمناقشة التحول الديمقراطي، أو تنظيم حملات التوعية بالحقوق، وجد نفسه فجأة أمام أسئلة وجودية معقدة: كيف يُنقذ أسرته من الموت؟ أين يجد قطرة الدواء ورغيف الخبز؟ وكيف يَبقي جذوة الأمل حية وسط هذا الدمار؟

ومع الانهيار السريع لغالبية مؤسسات الدولة والخدمات الأساسية، لم تترك الأحداث فراغًا؛ إذ تحولت لجان المقاومة، والأجسام الشبابية إلى خط الدفاع الأول والوحيد عن حياة الناس في الأحياء والمناطق المنكوبة.

وحجم الأزمة الإنسانية يوضح تمامًا حجم العبء الملقى على أكتافهم؛ فبحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجاوز عدد النازحين قسرًا حتى أغسطس ٢٠٢٦م أكثر من ١١,٣ مليون شخص.. بينهم ٦,٤٩ مليون نازح/ة داخليًا وأكثر من ٣,٦٥ مليون لاجئ وصلوا حديثًا إلى دول الجوار. في قلب هذه الكارثة الممتدة، ظهر شباب وشابات السودان ينظمون مطابخ التكافل المجتمعي (التكايا)، ويديرون الغرف الطبية الطارئة، وينقلون جثامين الضحايا، ويفتحون مساحات آمنة لدعم الأطفال والنساء نفسيًا واجتماعيًا.

لكن المفارقة المؤلمة تكمن في التهميش السياسي المستمر لهذا الجيل، فرغم أن دراسة مركز كارتر وثقت وجود أكثر

من ٧,٢٠٠ منظمة ولجنة مقاومة يقودها الشباب، وشملت بالمسح المباشر ١,٠٢٣ منها، إلا أن ٤٢٪ من ممثلي هذه المجموعات أكدوا أن صوتهم كان معدومًا أو محدودًا جدًا في عملية الانتقال السياسي، فيما أفاد نحو ٨٠٪ منهم بأنهم لم يشاركوا في أي أنشطة مدعومة حكوميًا. إن هذه الأرقام تعكس خللًا هيكليًا صريحًا: أثبت الشباب والشابات قدرة ميدانية وتنظيمية فائقة على إدارة الكوارث، بينما فشلت النخب والمؤسسات التقليدية في تحويل هذا الصمود إلى نفوذ حقيقي وشراكة فعلية في اتخاذ القرار.

هل يغني الصمود وحده عن الحقوق الأساسية؟

إن مجرد الحديث العاطفي عن «قدرة الشباب على الصمود» يتحول في كثير من الأحيان إلى ذريعة مريحة للتنصل من إلتزامات الدولة والمنظمات تجاه حقوقهم الأساسية.

فالصمود في وجه الرصاص لا يمكن أن يكون بديلًا عن الحق في التعليم والعمل والصحة والحماية.

اليوم، يواجه السودان كارثة تعليمية غير مسبوقة بوجود أكثر من ٨ ملايين طفل وشاب خارج المنظومة التعليمية، وتوقف نحو نصف المنشآت والمدارس عن العمل وفق تقارير اليونيسف.

أما في سوق العمل، فتبرز بيانات البنك الدولي حجم الانهيار المعيشي؛ إذ قفزت البطالة من ٣٢٪ قبل الحرب إلى ٤٧٪، بينما إنهارت نسبة الوظائف المستقرة ذات الأجر الدائم من ٣٣٪ إلى ١٦٪. إن تمكين الشباب لا يتحقق بالدورات التدريبية القليلة، بل بإقتصاد يخلق فرص عمل لائقة ومستقرة تُرتبط باحتياجات إعادة الإعمار.

أين موقع الشابات في قلب هذه الملحمة اليومية؟

ولعل الأثر الأشد عُمقًا وتركيبًا هو ما تعيشه الشابات السودانيات في الوقت الراهن. لم تكن الشابة السودانية يومًا على هامش النضال المدني؛ فقد تقدمت صفوف الثورة، وكانت في مقدمة المبادرات المجتمعية، وفتحت بدورها لاستجابة مسؤولة للحرب؛ ومع ذلك، تتضاعف الضغوط عليها بسبل العيش المعطلة، والنزوح القسري، وتزايد مخاطر العنف القائم على النوع الإجتماعي.

وتظهر بيانات مسح مركز كارتر أن ٤٨٪ من المشاركات الشابات واجهن

تمييزًا مبنيًا على النوع الاجتماعي مقارنة بـ ٣٢٪ بين الرجال.

الشابات لسْنَ مجرد فئة متأثرة تنتظر الحماية والمساعدات الإنسانية، بل هن خبيرات وفاعلات وقيادات مجتمعية يمتلكن معرفة عميقة بالواقع، وينبغي أن يكنّ في قلب تصميم سياسات التعافي وطاولات صناعة السلام.

هل نحن بحاجة لأن ننتظرهم ليصبحوا «قادة المستقبل»؟

عقودٌ طويلة من الخطاب السياسي الشكلي ظلت تردّد مقولة إن الشباب هم «قادة المستقبل». لكن تجربة السودان الممتدة من أنشطة المدرسة والجامعة، مرورًا بثورة ديسمبر، ووصولًا إلى أهوال الحرب الحالية، أثبتت أن هذا التوصيف ليس إلا تأجيلًا متعمدًا ودفعًا لدورهم إلى الهامش.

الشباب هم شركاء الحاضر؛ هم من يدفعون الثمن الأكبر للأزمات، وهم من يديرون دُفة الحياة اليومية في المدن المحاصرة، ومخيمات النزوح، ودول الشتات قسرًا. إن المشاركة الحقيقية التي نحتاجها اليوم لا تعني دعوة شاب أو شابة لإلتقاط الصور في المؤتمرات الدولية، بل تعني إفساح المجال للأجسام والمنظمات الشبابية للمشاركة في تحديد الأولويات الوطنية، وتصميم السياسات العامة في التعليم والصحة والعمل، ومراقبة إنفاذها ومُساءلة القائمين عليها.

كيف نبني الإنسان والمؤسسات في سودان ما بعد الحرب؟

إن عملية إعادة بناء السودان لن تتحقق بمجرد صب الخرسانة وإعادة ترميم المدارس والمستشفيات والطرق المدمّرة؛ بل تبدأ في الأساس من الإستثمار في الإنسان الذي سيشغل هذه المؤسسات ويحافظ عليها.

إن الإستثمار في الشباب هو الإستثمار الوحيد الضامن لقدرة البلد على التعافي والإستقرار

لقد أجاب الشباب السوداني-عبر تاريخه الممتد وبجهده وتطوعه ودمائه- عن سؤال جاهزيته للمشاركة وقيادة المجتمع.

ويبقى السؤال الحقيقي والمحوري موجهًا للقيادات والنخب السياسية: هل يمتلكون الشجاعة السياسية والاجتماعية للترجل عن منصة الوصاية وإعترافهم بهؤلاء الشباب كشركاء أصلاء في إعادة تأسيس الدولة وإعادة بناء المستقبل؟

مقال

من المشاركة إلى التأثير:

لماذا تبدأ المشاركة السياسية للشباب من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟

سلمى عبد العظيم

تتباين التعريفات والمعايير التي تحدد فئة الشباب حول العالم، فبحسب الأمم المتحدة فإن الشباب هم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٢٤ عاما وهو ما أيدته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها ٢٨/ ٣٦ عام ١٩٨٥م، وبالرجوع للاتحاد الأفريقي نجد أن فئة الشباب هم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٣٥ عامًا بحسب ميثاق الشباب الأفريقي ٢٠٠٦م ويتبنى الاتحاد الأفريقي هذا التعريف بالنظر إلى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للقارة، ويضع الشباب في قلب قضايا التنمية، والتعليم، والتوظيف وريادة الأعمال، والسلام والأمن، والمشاركة السياسية، والصحة، وتغير المناخ.

يُقصد بالشباب في السياق السوداني الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ عامًا، مع مُراعاة اختلاف التعريفات العمرية المستخدمة لأغراض إحصائية أو برمجية.

ويأتي هذا التعريف متسقًا مع الإطار الأفريقي لتعريف الشباب، بينما تستخدم الأمم المتحدة لأغراضها الإحصائية الفئة العمرية ١٥-٢٤ عامًا. لكن برزت مؤخرًا أصوات تُعرف الشباب بالفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٨ - ٤٠ عامًا، واضعة في الاعتبار الفروقات التنموية وحالة الإحتراب المتكررة. كحال أغلب الدول الأفريقية يُعتبر السودان دولة فتية للغاية، حيث تتجاوز الفئة العمرية الشابة في سن العمل والنشاط الديموغرافي نسبة ٥٥٪ - ٦٠٪ بحسب مختلف التصنيفات العمرية الرسمية.

درج العالم على الاحتفال باليوم العالمي للشباب في ١٢ أغسطس من كل عام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩م، بهدف تسليط الضوء على قضايا الشباب والاحتفال بدورهم كشركاء فاعلين في التنمية وبناء المجتمعات، وجاء احتفال هذا العام تحت شعار «سياقات مختلفة، تطلعات مشتركة»، وهو ما يختبره الشباب السوداني منذ عقود. حيث يعايش الشباب السوداني حاضرًا يزيد من حِدة الانقسامات، فعلاوة على الأزمات الاقتصادية، قلة فرص العمل، والفوارق التنموية، يبرز النزاع المسلح الحالي والاستقطاب الحاد للشباب من أطرافه كأحد أبرز العوائق التي تحد من المساهمة الفاعلة للشباب في عمليات التنمية وبناء المجتمعات.

رغم أن الخطاب حول مشاركة الشباب يركز بصورة متزايدة على إشراكهم في صنع القرار، فإن هذا الخطاب غالبًا ما يتعامل مع المشاركة السياسية باعتبارها قضية منفصلة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشباب، ونجد أن سؤالي الأجندة والمناصرة يأخذان الحيز الأكبر هذه الفترة، فبينما تسعى المجموعات الشبابية لتوحيد أجندة الشباب والدفع بها لتجد موقعها في مراكز صنع القرار، تظهر عملية المناصرة كعقبة يصعب تذليلها، حيث يقف الكثير من الشباب داخل وخارج السودان ضد هذه المجموعات ويعتبرونها فعل نخبوي وصفوي لا تمثل

أصواتهم ولا تعبر عن تطلعاتهم. تحديات أخرى مثل ضعف التمثيل، ضعف قنوات التواصل بين المبادرات الشبابية والمجتمعات القاعدية، واختلاف الأولويات باختلاف المناطق والظروف الاقتصادية تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه الشباب اليوم، وبالنظر للقضايا التي تنادي بها المجموعات الشبابية المختلفة نجد أن حقوق الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية) تأخذ النصيب الأكبر من التركيز مع إهمال لحقوق الجيل الثاني (الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية)، وهو ما يعتبر تحد حقيقي يقلل من فرص المناصرة ويضعف جهود المشاركة الفاعلة للشباب.

بحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م) تُعد الحقوق المدنية والسياسية مجموعة الحقوق التي تحمي حرية الفرد وكرامته ومشاركته في الحياة العامة والسياسية، بينما تُعرّف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأنها مجموعة الحقوق التي تهدف لضمان مستوى معيشي لائق وتمكين الإنسان من المشاركة في المجتمع والاقتصاد والثقافة. من منظور تنموي فإن واحدة من أهم المباديء الأساسية لحقوق الانسان هي الشمول والتكامل، أي لا يمكن فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية. بمعنى، بدون ضمان الوصول للخدمات الأساسية مثل التعليم الجيد، الرعاية الصحية، العمل اللائق، المياه النظيفة، والسكن اللائق يصعب تحقيق أجندة مثل حرية التنظيم والتنظم، المساواة الجندرية، المساهمة في بناء المجتمعات، والمشاركة السياسية الفاعلة. التعليم مثلًا لا يمنح الشباب المعرفة الأكاديمية فقط، بل يساعدهم على تطوير القدرة على التفكير النقدي، تحليل المعلومات، فهم الحقوق والواجبات، وتكوين الآراء المستقلة. مما يجعل الشباب أكثر قدرة على فهم السياسات العامة ومناقشة القضايا التي تؤثر في حياته والمطالبة بحقوقه. وفي المقابل، فإن الوصول للخدمات الصحية،

الغذاء، السكن اللائق، والحماية المجتمعية يوفر للشباب الحد الأدنى من الاستقرار بما يمكنهم من توجيه طاقاتهم نحو المشاركة في الشأن العام.

تكمن أهمية حقوق الجيل الثاني بالنسبة للشباب في أنها تساهم في بناء القدرات، تعزيز المهارات، وخلق الفرص بما يمكنهم من المشاركة، وفي السياق السوداني تكتسب هذه المسألة أهمية أكبر، حيث تواجه فئة الشباب تحديات مرتبطة بالنزوح، البطالة، تراجع فرص التعليم، تدهور الخدمات، النزاعات المسلحة، وضعف فرص المشاركة في صنع القرار، يصبح من الضروري إعادة التفكير في الأجندة الشبابية لتكون أكثر شمولًا، وأن تنتقل من التركيز على التمثيل والمشاركة الشكلية إلى بناء القدرة على التأثير وصناعة القرار. وهذا يتطلب أن تكون قضايا التعليم والعمل والصحة والحماية الاجتماعية والبيئة والتنمية جزءًا أصيلًا من خطاب المناصرة الشبابية، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية.

ومن هنا، فإن تعزيز مشاركة الشباب يتطلب الانتقال من سؤال: «كيف نُشجع الشباب على المشاركة؟»، إلى سؤال أكثر شمولًا:»كيف نضمن الحقوق والفرص والبيئة التي تمكن الشباب من المشاركة؟»، فليس كل وجود للشباب في المؤسسات أو المؤتمرات أو المبادرات يعني مشاركة حقيقية، فالمشاركة الفاعلة تعني القدرة على تحديد الأوليات، التأثير على السياسات، امتلاك المعلومات والمهارات، المشاركة في صنع القرار، وامتلاك الموارد والفرص التي تجعل المشاركة مستدامة. إن المشاركة السياسية ليست حدثًا منفصلًا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛ فالذي يفتقر إلى التعليم الجيد، أو فرص العمل، أو الخدمات الأساسية، أو الأمان والحماية الاجتماعية، يواجه قيودًا حقيقية على قدرته على التنظيم والمناصرة والتأثير في السياسات. ولذلك فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست مطالب ثانوية يمكن تأجيلها، وإنما هي جزء أساسي من البنية التي تقوم عليها المشاركة السياسية الفاعلة.

مقال

استيعاب جميع الشباب في صناعة السلام يمثل أرضية متينة

ناجي عجب (ترهاقا)
moc.liamg@49bajaijan

«السلام ليس مجرد غياب الحرب، بل هو حضور العدالة والقانون والتعاون» - باروخ سبينوزا

تُعد قضية السلام من القضايا ذات الأهمية القصوى لأي مجتمع وشرط من شروط الاستقرار والتقدم، بدونه يفقد الناس الطمأنينة وبالتالي لا تنمية أو استقرار في مجتمع يسوده العنف والنزاع. وبالنظر لحال المجتمع السوداني فانه بحاجة ماسة لمضاعفة الجهود لإحلال السلام واستدامته لا سيما بعد حرب الخامس عشر من ابريل ٢٠٢٣م بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

تقع المسؤولية على عاتق شباب السودان في لعب ادوار أكبر من أجل وقف الحرب وبناء السلام، إذ أن فئة الشباب/ت يمثلون الفئة الأكبر من بين جميع الفئات الأخرى، كما أنهم الضحايا الأكثر تأثرًا باستمرار الحرب الحالية والحروب السابقة في مختلف بقاع السودان وبشكل أكثر خصوصية مناطق دارفور، جنوب كردفان والنيل الازرق.

مثلّت الثورة السودانية التي اندلعت في ديسمبر ٢٠١٨م فرصة لوقف الحروب التي ميزت تاريخ السودان منذ فجر الاستقلال، والعمل لمعالجة إشكالات الدولة البنيوية لمنع تكرارها مستقبلًا، ولكن ضعف تمثيل الشباب في هياكل القوى المدنية خلال الفترة الانتقالية إضافة لغياب تمثيل الشباب في مراكز القرار بالسلطة الانتقالية لعبت دورًا في إبعاد الأجندة الشبابية في كثير من المحطات، وأهمها قضايا الحرب والسلام، مستقبل الدولة وآليات انصاف الضحايا، العدالة وقضايا التنمية.

كما لم يستفد الشباب من قرار مجلس الامن بالرقم ٢٢٥٠ حول «الشباب والسلم والأمن». وهدف القرار إلى تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار، منع النزاعات، بناء السلام، ويرتكز على خمسة أعمدة رئيسية هي: المشاركة، الحماية، الوقاية، الشراكات، وفك الارتباط وإعادة الإدماج.

السودان اليوم في أمس الحاجة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ، والاستفادة من التجارب المختلفة واستيعاب الشباب المتواجدين في المناطق المختلفة وادماجهم في عملية التغيير، وقف الحرب وبناء السلام.

التحدي الماثل الآن هو كيفية اتفاق شباب السودان، كل من موقعه، على أجندة جامعة تستوعب شباب السودان، ولتكون القضايا العامة لجميع الشباب مثل السلام مسنودة من الجميع فضلًا عن القضايا ذات الخصوصية كذلك مسنودة من الجميع.

يجب أن نُفكر في كيفية إدارة حوار شبابي يجمع شباب شرق السودان من سواكن وبورتسودان، إلى مناطق حلفا السكوت محس وشندي ومروي في شمال السودان إلى مناطق المناقل ومدني والحصاحيصا في وسط السودان، كما أن قضايا شباب غرب السودان في قولو، زالنجي، الطينة، طويلة الفاشر يجب أن تكون حاضرة جنبًا إلى جنب مع قضايا كردفان واقليم جبال النوبة سلارا كاودة، يابوس والرصيرص بالنيل الازرق، يجب أن تكون الأجندة الشبابية جامعة وأن تتسع المنابر لمشاركة الشباب في كل خطوات عملية بناء السلام وفي كافة المستويات القاعدية والمتوسطة والأعلى.

كما يمكن الاتفاق على برامج عمل

تأخذ في الحسبان الاستفادة من تجارب مختلف الدول والشعوب، إذ يمكن الافادة من تجربة سنغافورة (التمكين العلمي والتقني) في اعداد مستقبل أفضل للشباب مستفيدين من التمكين العلمي والتكنولوجي وإتاحة فرص أكبر للشباب في تخصصات الهندسة والتكنولوجيا وإتاحة فرص للشباب من اجل قيادة التحول الاقتصادي والتنموي في البلاد جنبًا إلى جنب مع تحولات سياسية واجتماعية تعزز من قيم السلام والابتكار بدلًا عن الحروب والنزاعات.

النموذج السنغافوري ليست معجزة إذا ما وجدت الإرادة والقدرة على الصبر وتحمل العمل، إذ نجحت رواندا في بناء نموذجها في أفريقيا من خلال نموذج (الريادة الرقمية والابتكار)، واعتمدت البلاد بعد الأزمات على جيل الشباب لإنشاء «وادي السيليكون الإفريقي»، حيث يقود الشباب مشروعات التحول الرقمي والخدمات الحكومية الإلكترونية.

ويمكن دراسة تجربة نموذج كوريا الجنوبية (الموجة الثقافية والاقتصاد المعرفي): وإدماجها مع النماذج الأخرى للخروج بنموذج سوداني يلعب دوره في تحريك الطاقات الشبابية الكامنة وتلعب الدولة ومنظمات المجتمع الشبابية دورًا محوريًا في تطوير هذا القطاع الحيوي.

الاستثمار في الطاقات الشبابية يخلق النموذج ويعزل هذه الفئة المهمة من تغذية الصراع غير المتوقف في السودان، كما يضبط الحكومة والمشاركة السياسية التي تعد إحدى موجدات الصراع في السودان لما بات يعرف في السودان بغياب التمثيل العادل للمجتمعات في السلطة والثروة، إتاحة الفرص والاستثمار في الشباب ينهي أسباب الصراع في السودان بشكل جذري.

الدول التي على إدماج الشباب في المجالس المحلية، البرلمانات والبلديات لصناعة سياسة عامة مرنة استطاعت الاستفادة من الشباب لصالح جميع المواطنين في هذه البلدان.

بهذه المعطيات لدينا الفرصة بأن نجعل مبادئ السلام لا تنحصر في إيقاف الحرب بقدر ما هي مجموعة من الإجراءات والبرنامج التي يجب أن نسقطها على الواقع ومع الجماهير.

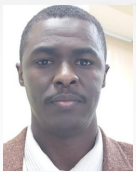

مقال

مشاركة الشباب في السلام والأمن

العاقب جابك الله - المحامي

هذه العبارة الواردة في العنوان هي محور القرار رقم ٢٢٥٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العام ٢٠١٥م والخاص بمشاركة الشباب في عمليات السلام والأمن في دولهم لدعم الاستقرار والتنمية.

يعتبر اعتراف واقرار بأهمية وقيمة دور الشباب ومساهماتهم الايجابية في السلام والأمن وقبل الخوض في تفاصيل المقال يجب أن نعرف الشباب وهو أمر ليس فيه اتفاق لقد اتفقت معظم التعريفات على ان الشباب يشمل الفئة العمرية من سن ١٨ لكنها اختلفت في السقف الأعلى لعمر الشباب بعضها اعتبرته ٣٠ عام واخرى ٤٠ وغيرها ٥٤ وبعض الدول اعتبرت ٥٠ عام كحد اعلى على سبيل المثال آخر فعالية شبابية وهي مؤتمر الشباب السوداني الذي عقد في نيروبي بكينيا اعتمد الفئة العمرية من ١٨ إلى ٤٠ كشباب على الرغم من تلك الاختلافات، سوف نركز في هذا المقال على خمسة قضايا أساسية متعلقة بالقرار وهي: المشاركة ،الحماية والوقاية، الشراكة، نزع السلاح،

إعـادة الـدمـج. سـوف نـتـطـلـق لـهـذه النقاط على ضوء هذا القرار وما تبعه من خطوات وإجراءات قامت بها الدول أو المؤسسات والمنظمات الإقليمية أو الوطنية مثل الاتحاد الأفريقي وغيره من المؤسسات، باعتبار هذا القرار كأول قرار مواضيعي متعلق بالشباب على الإطلاق وسوف فصل القول فيه حسب الترتيب كالآتي:

أولًا: مشاركة الشباب في السلام والأمن

إن السلام في جوهره ليس انعدام للحرب فقط، وإنما هو عندما تكون تدابير المجتمع والدولة تجعل الجميع يشعر بارتياح لها ويدعمها ويتبناها أخلاقيا وينظر لها كملكية تخصه ويسعى لاستمرارها لأنها تستجيب لحاجاته، أما الأمن في مضمونه العميق فيشمل الأمن المادي، فهو مرادف الطمأنينة وعكس الخوف وبذلك يشمل الأفراد والجماعات والدول والعالم، لذلك يتم تقسيمه لشكل يشمل الأفراد وأمنهم وتوفير حاجاتهم التي توفر لهم الحياة الكريمة والجديرة بالعيش، والجماعات وأمنها في الحفاظ على هويتها وروحها وقيمها الثقافية، والدول وأمنها العسكري بحيث تكون قادرة على حماية نفسها من التدخل غير المشروع من الدول الأخرى، والعالم أمنه ضمان الاستقرار وعدم استخدام القوة في العلاقات الرسمية والطبيعة بين الدول. بناءً على ما تقدم، تكون مشاركة الشباب في السلام في الدول التي تعاني من النزاعات والصراعات والتوترات بالمساهمة في بناء قواعد العيش المشترك في المجتمعات بعد الصراعات العنيفة وتحويل السلوك نحو السلام من خلال العمل تحويل الرؤى والأفكار والتطلعات للعيش المشترك بعيد عن الحرب وويلاتها إلى واقع معاش والعمل على ترسخيها كقيم اجتماعية وفردية وجعلها ثقافة تعكس رؤية واضحة وهوية اجتماعية ترتكز على فئة الشباب. أما دور الشباب في عمليات الأمن فهو موضوع واسع سوف نختصر الحديث فيه لضيق المساحة وضرورات المقال، فمن خلال تعريف الشباب كفئة، اتضح أنهم أكبر فئة نشطة يمكن الاعتماد عليها في توفير الاحتياجات والوفاء بالالتزامات، فالأمن الشخصي متعلق بالشباب كهدف ووسيلة توفير احتياجات الأشخاص، يتم بمشاركة الشباب والأشخاص المطلوب أم توفير احتياجاتهم، وما ينطبق على الأفراد

ينطبق على الجماعات في داخل الدول حيث استمرار الجماعات ووجودها يعتمد على أن يكون الشباب جزء أصيل في تكوينها، أما بالنسبة للدول فامنها العسكري أساسا يقوم على فئة الشباب بدونهم تنهار فلا تستطيع الدفاع عن نفسها كجنود او متطوعين للدفاع عنها أو فئات وسيطة من القادة الميدانيين .نكتفي بهذا القدر وننتقل للموضوع الذي يله

ثانيًا: الحماية والوقاية

إذا كانت المشاركة متعلقة بدور الشباب في مجتمعاتهم ودولهم خاصة الخارجة من نزاعات وحروب وانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة كما هو حال وواقع السودان، فإن الحماية والوقاية تتعلق بعملية الحفاظ على الشباب وتوفير الأمن لهم، لا سيما المدافعين والفاعلين في قضايا الشأن العام المعلقة بالأمن والسلام، وتكون من شقين: الحماية والهدف منها عدم تعرض الشباب الفاعلين والمدافعين عن حقوق الإنسان لانتهاكات مثل القتل الاختفاء القسري والاختطاف وغيرها وتكون حمايتهم بعدم تواجدهم في الأماكن التي يمثل وجودهم فيها خطر على حياتهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية لمواصلة علهم لمصلحة مجتمعاتهم، أما الوقاية فتعني القيام بالتدابير اللازمة والإجراءات الضرورية حتى لا يجد الشباب أنفسهم في وضع يمكن أن يتعرضوا فيه لانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي فالتركيز على الحماية والوقاية مهم للشباب المشاركين في قضايا السلام والأمن.

ثالثًا: الشراكة

تواجه الدول والمجتمعات التي عاشت تجربة الصراعات العنيفة والحروب تحديات كبيرة لتجاوز تركة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة التي دومًا ما تكتوي بها فئة الشباب بدرجة أكبر من غيرها، فهي وقود للحرب. ودائمًا ما تُعتبر عمليات بناء السلام والأمن الناجحة هي التي يكون الجميع فيها، ومن هنا تنبع أهمية شراكة فئة الشباب فيها لأن ذلك يجعلهم مالكين لها وهم أصحاب المصلحة في نجاحها لأنها تمثل لهم ضمانة لمستقبلهم للقطع مع ماضي العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وبناء دولة يحكمها القانون وتسود فيها الحريات وتنعم بالسلام وتحقق فيها العدالة كمرتكزات أساسية وقيم يشارك في تضمينها في الدساتير والقوانين كشركاء أصيلين

في تحديد مستقبل بلدانهم، وتماشيًا مع القرار ٢٠٥٥ للعام ٢٠١٥م واعترافًا بأهمية وضرورة تنفيذه نجد أن الاتحاد الأفريقي قد أنشأ في العام ٢٠١٨م برنامج الشباب من أجل السلام الهدف منه تعزيز مشاركة الشباب في عمليات السلام والأمن على المستوى القاري ولكي يكون الشباب شركاء حقيقيين لابد من وجود المؤسسات والهياكل الخاصة بهم الرسمية والغير رسمية والاستعانة بذوي الخبرة الأفراد والمؤسسات التي تمكنهم من العمل بكفاءة وفاعلية لبلوغ أهدافهم المنشورة والمشروعة.

رابعًا: مشاركة الشباب في نزاع السلاح

من المهم أن نشير إلى أن الدول والمجتمعات التي عاشت تجربة الصراعات العنيفة والحروب يكون أغلب حاملي السلاح فيها من فئة الشباب، وأن مهمة نزع السلاح بعد إنهاء الحرب وفي فترة تحول المجتمع إلى الاستقرار الأمني والسلام تبرز الحاجة إلى عمليات نزع السلاح الذي دومًا ما يكون منتشرًا في تلك الأوقات في المجتمعات بكميات كبيرة تحتاج لمضاعفة المجهودات لإنجازها، على سبيل المثال انتشار السلاح الآن في السودان يحتاج مهمة بدرجة من الصعوبة والتعقيد بحيث تحتاج لبذل مجهودات مضاعفة وطاقة كبيرة ورغبة واستعداد من أشخاص لهم المصلحة الفعلية فيها وقد جربوا ويلات الحروب وضاقوا مرارتها ولديهم عزيمة على إنهاءها واقتلاع أسبابها من جذورها، ويأتي في مقدمتها نزع السلاح الذي تخاض به هذه الحروب، وكل متطلبات المشاركة في عمليات نزع السلاح تتوافر في الشباب، فلديهم الدوافع والتجربة والرغبة في بناء مستقبل يعمه السلام وتحقيق دولة مواطنة حديثة يحكمها القانون وتسود فيها قيم الديمقراطية والحكم المدني.

خامسًا: دور الشباب في إعادة الدمج

في الدول والمجتمعات التي تشهد حروب وصراعات عنيفة وهي في طريقها للاستقرار تبرز مشكلة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، خاصة عندما يتم الاتفاق على جيش مهني وأجهزة أمنية ومؤسسية على معايير حقوق الإنسان وبعد اكتمال عملية تسريح المقاتلين التي تعتبر عملية تقنية بدرجة كبيرة، لكن إدماجهم في المجتمع وتغيير نمط حياتهم من مقاتلين إلى أشكال متنوعة من طرق

الحياة السلمية ومن خلال التجارب الرائدة في عمليات إعادة الدمج وهي تجربة سيراليون التي اعقبت الحرب الأهلية التي عانت منها البلاد بين عامي ١٩٩١م و٢٠٠٢م وهي من أعنف الحروب والصراعات الدموية في غرب أفريقيا، وقد خلفت دمارًا واسعًا، ويُعد توقيع اتفاقية لومي ١٩٩٩م هي الاتفاقية التي مهدت للسلام في سيراليون، بدأت عمليات السلام والأمن وإعادة الدمج وكان بالتحديد دور فئة الشباب واضحًا فيها وكبيرًا أيضًا، من خلال تحالف واسع عمل على استيعاب المقاتلين السابقين خاصة الأطفال والشباب منهم وكُللت عملية الدمج بنجاح. أكملت عمليات السلام والأمن والاستقرار بالنسبة لشعب سيراليون وكانت تجربة مهمة ورائدة في عمليات إعادة الدمج بمشاركة الشباب فيها من البداية إلى النهاية.

من كل ما تقدم نخلص إلى أن القرار ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥م كان نقلة فيما يتعلق بالاعتراف بدور الشباب وأهميته في عمليات السلام والأمن في دولهم وخاصة دول ما بعد الحرب وما أكثرها في أفريقيا، مما دفع الاتحاد الأفريقي في نفس الاتجاه بإنشاء برنامج تعزيز مشاركة الشباب في السلام والأمن على المستوى القاري، وكذلك تجارب مشاركة الشباب أكدت القيمة الاضافية لدورهم في البناء والتعمير كمشاركين وشركاء في عمليات السلام ونزع السلاح وإعادة الدمج مع ضرورة توفير الحماية والوقاية لهم حتى يكونوا قادرين على المساعدة للوصول لمجتمعات ودول تنعم بالأمن والسلام والاستقرار.

المصادر

١ القرار رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥م الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٢ د. رحموني فاتح النور، الاستراتيجية والأمن الدولي.

٣ اتفاقية لومي ١٩٩٩م للسلام في سيراليون.

٤ أدوات الشباب لتنفيذ القرار رقم ٢٢٥٠ انابيلا استيرين وآخرين.

٥ إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: تقرير خاص من معهد السلام الأمريكي عن تجربة سيراليون، فبراير ٢٠٠٥م.

٦ مدرسة كوبهاجن للدراسات الأمنية، خاصة افكار باري بوزان.

٧ العدالة والمصالحة التقليديتان: التعلم من تجارب أفريقيا، تحرير لوك هوايه ومارك سولتر.

مقال من جنوب دارفور

الحرب و تقليص مساحات الأمان للشابات بجنوب دارفور

غيرت حرب الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣م حياة الشابات وأدوارهن بمدينة نيالا بجنوب دارفور، مراكز التعليم العالي اغلقت، فرص العمل تقلصت، توسعت دائرة النزوح وقلت فرص العمل، ومن دون استعداد لمثل هذه الظروف وجدت الشابات أنفسهن أمام مسؤوليات لم يخترنها بإرادتهن وحملن أدوارًا لم يكن يتوقعن حملها، فأصبح بعضهن معيلات لأسرهن وعاملات في أعمال شاقة لا تناسب حياتهن.

ورغم الصعاب، ساهمت بعضهن في بناء وتطوير المبادرات، وكان لهن أدوار مشهودة في تعزيز صمود مجتمعاتهن، حيث حملن روح العمل التطوعي وأصبحن متطوعات ومقدمات للدعم والحماية ويوثقن الإنتهاكات التي تقع على قريناتهن، كما أصبحن صانعاتمساحات السلام وسط واقع يمتلئ بالعنف والخوف والترهيب والاستغلال .

في مدينة نيالا ومناطق أخرى من جنوب دارفور تواجه الشابات تحديات كثيرة، فبجانب مواجهتهن للحرب فإنهن يعملن في واقع فيه الكثير من القيود الاجتماعية ومسؤوليات الأسرة، فضلًا عن مخاوف من الاعتقال لأسباب

غير مفهومة في كثير من الأحيان. وهذا الأمر يوسع التناقض بين الرغبة في مساعدة المجتمع والخوف من أن تتحول المساعدة إلى سبب للتوقيف والاحتجاز بدون اي مسوغات قانونية. فالحرب لم تترك للشابات مساحة لإختيار مصيرهن، وإنما وضعتهن أمام تحدي قاسي وهو الاستمرار في حقل العمل رغم المخاطر المتعاظمة أو الانسحاب من العمل وترك الفراغ دون العمل على سده. كان العمل التطوعي لكثير من الشابات في واقع ما قبل الحرب مساحة لخدمة المجتمع والتعبير عن أنفسهن والمشاركة في الحياة العامة؛ أما الان في ظل الواقع الماثل فقد أصبح العمل نفسه مصدر للخوف والإستهداف، حيث توقفت بعض الشابات عن العمل التطوعي ليس لأنهن فقدن الرغبة في مساعدة مجتمعاتهن وإنما لأن تكلفة الاستمرار أصبحت أكبر من قدرتهن على المواصلة، إذ أن المشاركة في أي نشاط مثل حضور ورشة أو التعبير عن الرأي في وسائط التواصل الاجتماعي قد يكون سببًا في الاختفاء خلف القضبان، لذلك فإن أسئلة الأمان وسلامة مكان النشاط والأشخاص المشاركين في النشاط، ونوع النشاط والجهة المنظمة كلها تعيق المشاركة الفعالة في المناشط العامة أو حتى الخاصة.

هذه المخاوف لم تأت من فراغ، فقد شهدت نيالا منذ فترة حالات إعتقال لناشطات ونساء شاركن في أنشطة مرتبطة بقضايا النساء والسلام، ترك هذا الأمر أثرًا عميقًا على العاملات في المجال النسوي.

ومن الشهادات التي بقيت عالقة في ذاكرة الناشطات أو الفاعلات والمتطوعات هو إعتقال نساء بسبب تنظيم ورشة حول القرار ١٣٢٥، وتم إبقاؤهن في السجن لأشهر طويلة دون محاكمة أو توجيه إتهامات واضحة لهن، هذه الحادثة لم تؤثر على المعتقلات وحدهن، بل إمتد أثرها إلى عدد كبير من المبادرات والمجموعات التي تقودها النساء والشابات اللواتي يراقبن ما يحدث، ويتسائلن هل سيكون مصيرهن أيضًا في يوم ما نفس مصير رفيقاتهن، كما أثرت هذه الحادثة أيضًا على استجابة الأسر لمشاركة ذويهن في المناشط العامة، فقد ازدادت المخاوف لدى الأسر وباتت الأسر أكثر خوفًا على بناتها، فالأسرة التي تسمع عن اعتقال ناشطة أو تعرض متطوعة للتهديد قد ترى أن العمل العام أصبح خطر لا يستحق المجازفة.

فتجد النساء أنفسهن بين رغبتهن في خدمة مجتمعاتهن وبين خوف أسرهن، كما أن هناك عدد منهن لديهن الرغبة والخبرة والطاقة وروح العمل، لكنهن أصبحن يواجهن خطر أخر من الأسرة مثل لا تفعلي، لا تذهبي، وهناك من اخترن الانسحاب وبعضهن لجأن إلى العمل بصورة أقل ظهور وأخريات واصلن العمل، ولكن بتكتيكات مختلفة.

بعض الشابات تبخرت أحلامهن بسبب الحرب وطالبات توقفن عن الدراسة وبعض الخريجات تبخرت أحلامهن في إيجاد وظيفة، إضافة لأخريات كانت حياتهن مستقرة وفقدن وظائفهن ومنازلهن فأصبحن نازحات عن ديارهن.

بعض الشابات بمراكز النزوح لم يستسلمن للأمر الواقع، بل قدن مبادرات ونظمن جلسات توعية لرفع مستوى الوعي إضافة لتقديم جلسات الدعم النفسي من أجل الوصول إلى الخدمات وزيادة مستوى الأمان للنساء والفتيات بمراكز النزوح.

ومن جانب آخر، وبرغم القيود الأمنية التي تفرضها السلطات على المجموعات الشابة، إلا أن النساء كان لهن الدور الأكبر في تصميم المبادرات وإنشاء الجمعيات، ومثّلن جزءًا أساسيًا في غرف الطوارئ المحلية وشاركن في تقديم المساعدات الإنسانية والتوعية والدعم النفسي والحماية، وابتكرن أدوات فعّالة لممارسة أنشطتهن.

التحديات التي تواجه الشابات للاستمرار في العمل كثيرة، ويمكن التمثيل لها بالمخاطر الأمنية المرتفعة، وانقطاع الاتصالات، وصعوبة التنقل داخل المدينة أو بين المدن المختلفة، والخوف من كشف هوية الناجيات أو العاملات، والخوف من التصريح والإدلاء بالمعلومات. لا تواجه الشابات في جنوب دارفور مخلفات الحرب في الشارع فقط، وإنما يواجهن قيودًا على تنظيم الأنشطة والحصول على الموافقات واختيار موضوعات الورش وطريقة التوثيق، ففي الفترة الحالية أصبح العمل النسوي مقيّدًا جدًا، وتعمل المجموعات النسوية في بيئة شديدة التعقيد.

هناك موضوعات ومصطلحات لا يسمح بتداولها أو النقاش عنها، وهناك أنشطة قد يصعب تنظيمها، وزادت قيود الحركة والتجمعات لأن وسط كل جلسة نساء هناك احتمالية لوجود مصدر للسلطات، وهذا يصعّب العمل في هذه الظروف، والمساحة الآمنة غير موجودة بشكل كافٍ.

معارض

الفنان عبـــد اللّه بشـــــير

دراسة حالة حول القرار ٢٢٥٠ باقليم النيل الازرق

إشراك الشباب في بناء السلام بالسودان من الثورة إلى الوساطة

قراءة في القرار 2250 وواقع المشاركة الشبابية في إقليم النيل الأزرق

إعداد: د. عاطف عجيب

متخصص في دراسات السلام والنزاعات وإدارة التنوع الثقافي

مقدمة

لم يعد السؤال في السودان اليوم هو ما إذا كان الشباب قادرين على الإسهام في بناء السلام، فقد أثبتت التجربة السودانية، ولا سيما منذ ثورة ديسمبر ٢٠١٨م، أن الشباب يمتلكون قدرة عالية على التنظيم والحشد والعمل الجماعي والاستجابة للأزمات، السؤال الأكثر إلحاحًا هو، كيف يمكن الانتقال بهذه الطاقة من الفعل الاحتجاجي والاستجابة الطارئة إلى مشاركة مؤسسية مستدامة في منع النزاعات، والوساطة، وصنع القرار، وبناء السلام؟

تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في إطار الحرب التي اندلعت في أبريل ٢٠٢٣م، والتي أحدثت تحولات عميقة في بنية المجتمع السوداني وفي أدوار الفاعلين المدنيين والشباب، فقد انتقلت قطاعات واسعة من الشباب من ساحات العمل العام والسياسي إلى مجالات الإغاثة والاستجابة الإنسانية، بينما دفعت الحرب قطاعات أخرى نحو النزوح أو الهجرة أو الاصطفاف السياسي

والعسكري، وفي الوقت نفسه، أعادت الحرب إنتاج أشكال عديدة من الانقسامات الاجتماعية والهوياتية، ووسّعت مساحة خطاب الكراهية والاستقطاب.

وفي هذا الإطار، يوفر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠ الصادر عام ٢٠١٥م إطارًا معياريًا مهمًا لفهم دور الشباب في السلام والأمن، فالقرار لا ينظر إلى الشباب باعتبارهم مجرد فئة معرضة للخطر أو مصدرًا محتملًا للعنف، وإنما يعترف بهم بوصفهم فاعلين وشركاء في منع النزاعات وحلها وبناء السلام.

وتبدو تجربة إقليم النيل الأزرق ذات أهمية خاصة في هذا النقاش، فالإقليم يمتلك خبرة سابقة في برامج الوساطة والحوار المجتمعي والتعايش، كما شهد مبادرات شبابية حاولت بناء جسور بين مكونات اجتماعية مختلفة، إلا أن هذه المبادرات ظلت في الغالب محدودة النطاق، ولم تتحول بصورة كافية إلى آليات مؤسسية مستقرة داخل منظومات الحكم المحلي أو عمليات السلام.

وعليه، يسعى هذا المقال إلى قراءة واقع المشاركة الشبابية في السودان، مع التركيز على النيل الأزرق، من خلال أربعة أسئلة رئيسية: ما الذي يمكن أن نتعلمه من تجربة الشباب منذ ثورة ديسمبر؟، إلى أي مدى يوفر القرار ٢٢٥٠ إطارًا مناسبًا للواقع السوداني؟ ما أبرز العوائق التي تحول دون انتقال الشباب من المشاركة المجتمعية إلى التأثير المؤسسي؟ وكيف يمكن بناء نموذج عملي يجعل من الشباب طرفًا فاعلًا في الوساطة وبناء السلام؟

يقوم المقال على عشرة نقاط أساسية وهي على النحو التالي:

النقطة الأولى: من وحدة الحراك الثوري إلى تشظي الفعل الشبابي

شكّلت ثورة ديسمبر ٢٠١٨م محطة فارقة في تاريخ المشاركة الشبابية السودانية، فقد لعب الشباب دورًا محوريًا في تنظيم الاحتجاجات، وتنسيق التحركات بين المدن والأحياء، وإدارة المبادرات المجتمعية، وتشكيل شبكات واسعة من التضامن والعمل المدني، وكانت لجان المقاومة إحدى أبرز صور هذا التنظيم؛ إذ قدمت نموذجًا لفاعلية شبابية خارج الأطر السياسية التقليدية، وقد أظهرت التجربة قدرة الشباب على إنتاج هياكل تنظيمية مرنة وعلى تعبئة

الموارد الاجتماعية بسرعة، وعلى تحويل وسائل الاتصال الحديثة إلى أدوات للتنسيق والعمل الجماعي، غير أن هذه الوحدة لم تستمر بالدرجة نفسها بعد سقوط النظام في عام ٢٠١٩م، فقد دخل الحراك الشبابي في نقاشات سياسية وفكرية عميقة حول طبيعة المرحلة الانتقالية وأهدافها ووسائل تحقيقها، وظهرت تباينات وانقسامات داخلية انعكست في تعدد المواثيق والرؤى السياسية، ثم جاء انقلاب أكتوبر ٢٠٢١م ليزيد من تعقيد المشهد، قبل أن تضع حرب أبريل ٢٠٢٣م الحراك الشبابي أمام واقع مختلف جذريًا، فالحرب لا تعمل فقط على تقسيم القوى السياسية، وإنما تعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية نفسها، ومع استمرار النزاع، أصبح الشباب موزعين بين العمل المدني، والإغاثة الإنسانية، والنشاط السياسي، والنزوح، والبحث عن مصادر للعيش والحماية، وفي بعض الحالات الانخراط في أطر مسلحة أو هوياتية، ومن ثم، فإن التحدي لا يتمثل في إعادة إنتاج الوحدة الشبابية التي كانت قائمة خلال الثورة، وإنما في إعادة بناء إطار جامع للاختلاف يسمح للشباب بالعمل من أجل السلام دون اشتراط التطابق السياسي أو الأيديولوجي بينهم.

وهذه نقطة أساسية في أي مقاربة جادة للشباب والسلام في السودان، الوحدة المطلوبة ليست وحدة الموقف السياسي، وإنما وحدة الالتزام بالسلم ورفض العنف والحوار كوسيلة لإدارة الاختلاف.

النقطة الثانية: الشباب في زمن الحرب ، من الفاعل السياسي إلى المستجيب الإنساني

أدت الحرب إلى إعادة ترتيب أولويات قطاعات واسعة من الشباب، فبدلًا من التركيز على قضايا الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، أصبح توفير الغذاء والدواء والمأوى ومساعدة النازحين من الأولويات اليومية، وفي هذا الإطار، ظهرت مبادرات تطوعية شبابية وغرف طوارئ وشبكات تضامن محلية حاولت سد فجوات كبيرة في الاستجابة الإنسانية، وتمثل هذه المبادرات أحد أهم أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن البناء عليه في مرحلة السلام، غير أن النظر إلى هذه الجهود باعتبارها عملًا إغاثيًا فقط يحجب إمكاناتها الأوسع.

فالشاب الذي يستطيع تنظيم حملة لإغاثة مئات الأسر، أو التنسيق بين متطوعين من أحياء ومكونات مختلفة، أو التفاوض مع المجتمع المحلي للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا، يمتلك في الواقع عدداً من المهارات القابلة للتحويل إلى مجال بناء السلام مثل التنسيق، التواصل، بناء الثقة، حل المشكلات، إدارة الموارد، والتفاوض، ومن هنا تبرز ضرورة الانتقال من مفهوم الشباب كمتطوعين إلى مفهوم الشباب كوسطاء مجتمعيين وصانعي سلام، لكن هذا الانتقال لا يحدث تلقائيًا، فهو يحتاج إلى تدريب متخصص، وحماية، واعتراف مؤسسي، وتمويل، ومساحات آمنة للحوار، وآليات تربط العمل الشبابي بالمؤسسات المحلية الرسمية وغير الرسمية.

النقطة الثالثة: قرار ٢٢٥٠ - من الاعتراف الدولي إلى التوطين المحلي

يمثل قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥م نقطة تحول في تطور أجندة الشباب والسلام والأمن، فقد أكد القرار أهمية إشراك الشباب بصورة فعالة في عمليات درء النزاعات وحلها، وفي بناء السلام وإعادة الإعمار، حيث يقوم الإطار العام للقرار على خمس ركائز مترابطة على النحو التالي:

١. المشاركة، أي ضمان مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار وبناء السلام.
٢. الحماية، بمعنى حماية الشباب من العنف والانتهاكات والاستغلال.
٣. الوقاية، ودعم المبادرات التي تمنع العنف والتطرف والنزاعات.
٤. الشراكة، وتُشير إلى بناء شراكات بين الشباب والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص.
٥ . التسريح وإعادة الإدماج، أي دعم عمليات التعافي وإعادة إدماج المتأثرين بالنزاعات، بما في ذلك الشباب.

وتكمن أهمية القرار بالنسبة للسودان في أنه يتيح الانتقال من التعامل مع الشباب باعتبارهم «مستفيدين» من برامج السلام إلى التعامل معهم باعتبارهم شركاء في تصميم وتنفيذ وتقييم هذه البرامج، غير أن المشكلة لا تكمن في غياب الإطار المعياري الدولي بقدر ما تكمن في فجوة التوطين والتنفيذ، فوجود قرار أممي لا يعني تلقائيًا وجود تمثيل شبابي في لجان التفاوض، ولا يضمن أن تكون

أصوات الشباب حاضرة في مجالس الحكم المحلي، ولا يحول المبادرات الشبابية إلى مؤسسات مستدامة، وهنا تبرز الحاجة إلى تحويل القرار ٢٢٥٠ من مرجعية دولية إلى سياسة محلية قابلة للتطبيق والقياس.

النقطة الرابعة: النيل الأزرق ، مختبر محلي لإمكانات الشباب في بناء السلام

يمثل النيل الأزرق إطارًا مهمًا لدراسة العلاقة بين الشباب وبناء السلام، فالإقليم يتميز بتنوع اجتماعي وثقافي وإثني، كما شهد خلال العقود الماضية أشكالًا مختلفة من التوترات والنزاعات المرتبطة بالموارد والهوية والتمثيل السياسي والإدارة المحلية، وفي مثل هذا الإطار، لا يمكن أن يكون بناء السلام مجرد اتفاق بين النخب السياسية أو العسكرية، إذ إن استدامته تتطلب إعادة بناء العلاقات داخل المجتمعات المحلية نفسها.

وقد ظهرت في الإقليم مبادرات شبابية وبرامج تدريبية ركزت على الوساطة والتفاوض والحوار والتعايش وبناء الثقة، ومن بين الأمثلة التي تبرز في المتابعة الميدانية مبادرة شباب المدن الثلاثة بمحلية ود الماحي، إلى جانب التعاون مع المبادرة النسوية وعي وشبكات أهلية، فضلًا عن برامج للتوعية حول التعليم شارك فيها شباب من مناطق مختلفة، حيث تشير هذه التجارب، وفق الملاحظات الميدانية، إلى إمكانية تطوير قدرات الشباب في الوساطة والحوار وبناء الثقة بين المجتمعات، غير أن هذه الأمثلة ينبغي التعامل معها منهجيًا بوصفها دراسات حالة أولية، لا بوصفها أدلة إحصائية تثبت انخفاض العنف أو نجاح التدخلات بصورة نهائية، إذ إن جزءًا من هذه الخبرات لم يخضع حتى الآن للتوثيق الأكاديمي أو التقييم المستقل المنشور، وهذه الفجوة في حد ذاتها جديرة بالاهتمام، لأنها تعني أن كثيرًا من المعرفة المحلية حول بناء السلام لا تزال شفوية أو ميدانية وغير متاحة في الأدبيات البحثية، ومن هنا فإن توثيق التجارب المحلية ينبغي ألا يكون نشاطًا لاحقًا، بل جزءًا من عملية بناء السلام نفسها.

النقطة الخامسة: التوتر بين التنوع والاستقطاب

يتميز النيل الأزرق بتنوع اجتماعي وثقافي واسع، وهو تنوع يمكن أن يكون مصدرًا للثراء الاجتماعي،

لكنه قد يتحول في ظروف معينة إلى عامل توتر إذا ارتبط بالتنافس على الموارد أو التمثيل السياسي أو المكانة الاجتماعية، وقد شهد الإقليم نقاشات وصراعات حول قضايا الإدارة الأهلية والاعتراف والتمثيل، ومن بينها مطالبات مكونات اجتماعية مختلفة بإعادة النظر في ترتيبات الاعتراف والتمثيل داخل منظومة الإدارة الأهلية.

وفي ظروف الحرب، تصبح مثل هذه القضايا أكثر حساسية، إذ يمكن أن تنتقل المطالب السياسية والاجتماعية المشروعة من مجال الحوار والتفاوض إلى مجال التعبئة الهوياتية، خصوصًا عندما تتداخل مع خطاب الكراهية والاستقطاب السياسي والعسكري.

وهنا تبرز أهمية الشباب بوصفهم جسرًا بين المكونات، لا بوصفهم ممثلين لمكوّن واحد فقط، فالشباب من الفونج والأنقسنا والعرب والهوسا وغيرهم لا يحتاجون بالضرورة إلى الاتفاق على جميع القضايا السياسية والتاريخية، لكنهم يحتاجون إلى امتلاك أدوات تمكنهم من إدارة اختلافاتهم سلميًا، وهذا يتطلب تطوير مفهوم الحوار البيني حيث يقوم على الاعتراف بالتعدد، والاستماع المتبادل، والتفاوض حول المصالح، والتمييز بين نقد السياسات والتحريض ضد الجماعات.

النقطة السادسة: خطاب الكراهية بوصفه تحديًا مباشرًا لبناء السلام

لا يمكن دراسة مشاركة الشباب في بناء السلام في السودان دون التوقف عند تصاعد خطاب الكراهية، فمنصات التواصل الاجتماعي، رغم قدرتها الكبيرة على التعبئة والتضامن، يمكن أن تتحول في أوقات النزاع إلى فضاءات لنشر الشائعات والتحريض والتعميمات العنصرية والهوياتية، وتزداد خطورة ذلك عندما تتحول الهوية الاجتماعية من عنصر للتعريف والانتماء إلى أداة لتحديد العدو.

في هذا الإطار، يمكن للشباب أنفسهم أن يكونوا جزءًا من المشكلة أو جزءًا من الحل، فالمنصات الرقمية التي تستخدم لنشر خطاب الكراهية يمكن إعادة توظيفها لإنتاج خطاب مضاد يقوم على التعدد والاعتراف واللاعنف مثل منصة كلنا أهل ميديا، ولذلك نقترح إنشاء وحدات شبابية لرصد خطاب الكراهية

والاستجابة له، لا بهدف الرقابة أو تقييد التعبير، وإنما بهدف التوثيق والتحليل والتوعية والسلامة الرقمية، مع الالتزام بالوسائل السلمية والقانونية، ويجب أن ترتبط هذه الوحدات ببرامج أوسع للتربية الإعلامية والتفكير النقدي والوساطة الرقمية.

النقطة السابعة: لماذا لم تتحول المشاركة إلى تأثير مؤسسي؟

يمكن تفسير محدودية التحول من المشاركة الشبابية إلى التأثير المؤسسي من خلال مجموعة مترابطة من العوامل وهي:

١. هشاشة التمويل:

تعتمد العديد من المبادرات الشبابية على مشروعات قصيرة الأجل وتمويل متقطع، الأمر الذي يجعل استمراريتها مرتبطة بدورة المشروع وليس بحاجات المجتمع طويلة الأجل.

٢. غياب الأطر المؤسسية:

لا تزال مشاركة الشباب في العديد من عمليات صنع القرار مرتبطة بالمبادرة الشخصية أو بمشروعات المنظمات، بدلًا من وجود آليات واضحة داخل الحكم المحلي أو عمليات السلام.

٣. التسييس:

أظهرت تجربة ما بعد الثورة أن الشبكات الشبابية ليست محصنة ضد الاستقطاب السياسي، وعندما تتحول المبادرة الشبابية إلى امتداد لطرف سياسي، تفقد قدرتها على العمل كمساحة جامعة.

٤. المخاطر الأمنية:

في بيئة الحرب، قد تكون المشاركة العلنية في العمل المدني أو الوساطة ذات تكلفة أمنية مرتفعة، وهو ما يدفع بعض الشباب إلى الانسحاب أو النزوح.

٥. محدودية الاعتراف الاجتماعي:

قد تواجه بعض المبادرات الشبابية تحفظًا من بعض القيادات التقليدية أو الفاعلين المسلحين الذين لا ينظرون إلى الشباب باعتبارهم شركاء كاملين في صناعة القرار.

٦. ضعف التمثيل:

لا يكفي أن نطلق على أي مجموعة اسم «الشباب»، فالمشاركة ذات الشرعية تحتاج إلى تمثيل النساء، والشباب من المناطق الريفية، والنازحين، والمكونات الاجتماعية المختلفة، والفئات الأقل حضورًا في المجال العام.

النقطة الثامنة: من المشاركة الرمزية إلى المشاركة المؤسسية

إذا كان قرار ٢٢٥٠ يقدم الإطار المعياري، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في بناء الآليات التي تجعل المشاركة قابلة للتطبيق، وفي حالة النيل الأزرق، يمكن التفكير في المشاركة الشبابية على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: المشاركة المجتمعية

وهي المشاركة في مبادرات المصالحة المحلية، والإغاثة، والحوار، والتوعية، وبناء الثقة.

المستوى الثاني: المشاركة المؤسسية المحلية

وتتمثل في إدماج ممثلين شبان في لجان السلام والحكم المحلي، مع تحديد أدوارهم وصلاحياتهم بصورة واضحة.

المستوى الثالث: المشاركة في مسارات السلام الأوسع

وهي انتقال الشباب من مستوى المبادرات المحلية إلى مسارات الوساطة وصنع السياسات الوطنية، ليس باعتبارهم كتلة سياسية واحدة، وإنما باعتبارهم أصحاب مصلحة وفاعلين في السلام.

وهذا التدرج مهم جدًا، لأن القفز مباشرة إلى المستوى الوطني دون بناء قاعدة محلية قد ينتج تمثيلًا رمزيًا، بينما بناء المشاركة من القاعدة إلى الأعلى يمكن أن يمنحها شرعية أكبر.

النقطة التاسعة: من الإغاثة إلى بناء السلام

ربما تكون إحدى أهم الفرص التي أفرزتها الحرب هي الخبرة التي راكمها الشباب في مجال العمل الإنساني، لكن استمرار الفصل بين الإغاثة والسلام يمثل خسارة لجزء مهم من رأس المال الاجتماعي، فالمبادرة التي بدأت بتوزيع الغذاء يمكن أن تتطور إلى منصة للحوار بين المجتمعات، والشبكة التي تشكلت لتقديم الدواء يمكن أن تتحول إلى شبكة للإنذار المبكر، والمتطوع الذي اكتسب مهارات التنسيق يمكن تدريبه ليصبح وسيطًا مجتمعيًا، وهكذا يمكن بناء جسر بين الاستجابة الإنسانية وبناء السلام والتعافي المبكر، وهذا لا يعني تسييس العمل الإنساني، بل يعني الاستفادة من العلاقات والثقة والقدرات التنظيمية التي تنتجها المبادرات الإنسانية في تصميم برامج سلام طويلة الأجل، مع الحفاظ على المبادئ الإنسانية والاستقلالية.

النقطة العاشرة: نحو نموذج سوداني للشباب والسلام

لا ينبغي أن يكون تطبيق القرار ٢٢٥٠

في السودان مجرد استنساخ لنماذج دولية جاهزة، فالإطار السوداني يتطلب نموذجًا يأخذ في الاعتبار الآتي:

- التنوع الاجتماعي والثقافي.
- دور الإدارة الأهلية.
- النزاعات حول الموارد والأرض.
- النزوح والهجرة.
- هشاشة مؤسسات الدولة.
- تعدد الفاعلين المسلحين.
- قوة الشبكات المجتمعية.
- الدور المتزايد للفضاء الرقمي.
- الخبرة التاريخية للحركات الشبابية.
- الدور المتقدم للنساء في العمل المدني والإنساني.

ومن هنا يمكن أن يقوم النموذج السوداني على مفهوم الشباب كوسطاء مجتمعيين، لا باعتبارهم بديلًا عن القيادات التقليدية أو المؤسسات الرسمية، وإنما باعتبارهم حلقة وصل بين الأجيال والمكونات والمؤسسات.

في الختام، تكشف تجربة السودان منذ ثورة ديسمبر ٢٠١٨م أن الشباب ليسوا مجرد قوة احتجاجية يمكن استدعاؤها في لحظات التحول السياسي ثم إبعادها عن صناعة القرار، كما تكشف الحرب منذ أبريل ٢٠٢٣م أن الشباب كانوا، ولا يزالون، من أكثر الفئات قدرة على التكيف والاستجابة والعمل في الظروف الصعبة.

لكن امتلاك الطاقة لا يعني بالضرورة امتلاك التأثير. لقد أظهرت تجربة النيل الأزرق وجود مبادرات شبابية قادرة على الحوار والوساطة وبناء الثقة، لكنها أظهرت في الوقت نفسه هشاشة هذه المبادرات أمام نقص التمويل، وضعف الاعتراف المؤسسي، والاستقطاب السياسي، والمخاطر الأمنية، والانقسامات الاجتماعية، ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي أمام أجندة الشباب والسلام في السودان ليس إنشاء المزيد من الورش والمنتديات فحسب، وإنما تحويل المشاركة الشبابية من نشاط مؤقت إلى بنية مؤسسية، ويقدم قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ إطارًا مهمًا لهذا التحول، لكنه لا يستطيع أن يحل محل الإرادة السياسية المحلية أو المؤسسات القادرة على تحويل المبادئ إلى سياسات.

وفي النيل الأزرق تحديدًا، يمكن البدء من نموذج تدريجي يجمع بين بناء القدرات، وحماية الشباب، وتمويل المبادرات، والحوار بين المكونات، ومواجهة خطاب الكراهية،

وربط العمل الإغاثي ببناء السلام، ثم الانتقال إلى المشاركة الرسمية في الحكم المحلي ومسارات الوساطة، فالسلام المستدام لا يُبنى فقط في غرف التفاوض الكبرى، بل يبدأ أيضًا في الأحياء والقرى والمدارس والجامعات والأسواق والمنصات الرقمية، وفي هذا المعنى، فإن السؤال لم يعد ما إذا كان الشباب يمثلون مستقبل السلام، بل ما إذا كانت مؤسسات السلام نفسها مستعدة للاعتراف بأن الشباب جزء من حاضر السلام وفاعلون في صناعته.

إن تحويل طاقة الثورة إلى طاقة للوساطة، وتحويل خبرة الحرب إلى خبرة في التعافي، وتحويل التنوع من مصدر للاستقطاب إلى مجال للحوار، قد يكون أحد المداخل العملية لإعادة بناء الثقة في السودان.

والنيل الأزرق، بما يملكه من تنوع وخبرات محلية وتراكم في مبادرات الحوار، يمكن أن يشكل مساحة تجريبية مهمة لهذا التحول، شريطة أن ينتقل الشباب من هامش العملية إلى مركزها كشركاء متساوين في صناعة السلام.

يستند المقال إلى:

- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ٢٢٥٠ (٢٠١٥): الشباب والسلام والأمن، الوثيقة S/RES/٢٢٥٠، ٩ ديسمبر ٢٠١٥.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ٢٤١٩ (٢٠١٨).
- الأمم المتحدة، Youth, Peace and Security، مواد وسياسات الأمم المتحدة المتعلقة بأجندة الشباب والسلام والأمن.
- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الشباب والسلام والأمن، ٢٠٢٠، الوثيقة S/٢٠٢٠/١٦٧.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية والبرامج المتعلقة بالسودان والشباب.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، التقارير المتعلقة بالأطفال والشباب والنزاعات المسلحة في السودان.
- تقارير ودراسات حول خطاب الكراهية والاستقطاب في السودان خلال الفترة ٢٠٢٤م- ٢٠٢٦م.
- مصادر محلية حول تطورات النزاع في النيل الأزرق ومبادرات الشباب والعمل الإنساني.
- مقابلات وملاحظات ميدانية حول مبادرات الشباب والحوار المجتمعي في إقليم النيل الأزرق.

قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ ودور الشباب في السلم والأمن

قراءة قانونية مع تحليل الآليات الوطنية في السودان

إعداد: أ. شيماء محمد يوسف عبد الرحيم

محاضر -قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية - جامعة الفاشر

مقدمة

يمثل قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ نقطة تحول جوهرية في تطور الخطاب الدولي المتعلق بدور الشباب في السلم والأمن، إذ انتقل هذا الخطاب (كما ورد في الوثيقة) من النظر إلى الشباب بوصفهم ضحايا أو عناصر تهديد محتملة، إلى اعتبارهم شركاء أساسيين في بناء السلام المستدام. ويكتسب القرار أهمية خاصة في السياق السوداني، حيث يشكل الشباب أكثر من ٧٠٪ من السكان، ويلعبون دورًا محوريًا في الحراك السياسي والاجتماعي، وفي العمل الإنساني خلال الحرب الراهنة، كما أن الشباب في السودان يمثلون إحدى أهم القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة. ورغم هذا الدور الحيوي، لا تزال مشاركتهم في عمليات صنع القرار محدودة، ولا توجد خطة وطنية لتفعيل القرار، الأمر الذي يعمّق الفجوة بين الدور العملي الذي يضطلع به الشباب على

الواقع والدور السياسي الممنوح لهم في الهياكل الرسمية.

ويسعى هذا المقال إلى تحليل القرار ٢٢٥٠ من منظور القانون الدولي، واستعراض الأدلة والشواهد الأممية والأكاديمية التي تؤكد أهميته، ثم الانتقال إلى تفكيك الآليات الوطنية في السودان (الرسمية وغير الرسمية) لتقييم مدى جاهزيتها لتطبيق القرار في ظل الظروف السياسية والأمنية الراهنة. كما يتناول المقال التحديات البنيوية التي تعيق إدماج الشباب في عمليات السلم والأمن، وتستكشف الفرص المتاحة لبناء إطار وطني فعّال يستند إلى المعايير الدولية ويستجيب لخصوصيات الواقع السوداني. وبهذا يهدف المقال إلى تقديم قراءة تحليلية تضع القرار ٢٢٥٠ في سياقه القانوني والسياسي، وتبرز إمكاناته في دعم مسار السلام المستدام في السودان عبر تمكين الشباب وإشراكهم بوصفهم فاعلين رئيسيين في صناعة المستقبل.

أولًا: الإطار القانوني لقرار مجلس الأمن ٠٥٢٢

يمثل قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ الإطار الدولي الأبرز المعني بدور الشباب في السلم والأمن، وقد صدر تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ما يجعله ضمن فئة القانون الدولي غير الملزم. ورغم طبيعته غير الإلزامية، فإن القرار يكتسب قوة معيارية وسياسية معتبرة، إذ يشكل مرجعًا لتوجيه السياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بإشراك الشباب في عمليات السلام، ويعزز من تطور الأعراف الدولية الناشئة في مجال مشاركة الفئات المهمشة في صنع القرار. ويستند القرار إلى منظومة واسعة من قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقيات جنيف، الأمر الذي يمنحه شرعية قانونية داعمة ويجعله إطارًا معياريًا مؤثرًا في بناء السياسات العامة.

ويرتكز القرار على خمس ركائز رئيسية تُعد جوهر فلسفته في تعزيز دور الشباب في السلم والأمن. فركيزة المشاركة تؤكد ضرورة إشراك الشباب في عمليات صنع القرار، بما يتسق مع المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بينما

تركز الحماية على صون الشباب من العنف والتجنيد القسري وفقًا لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧م. أما الوقاية فتتناول معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل الفقر والبطالة وانعدام الفرص، وهي عناصر ترتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتدعو ركيزة الشراكة إلى تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات الشبابية، في حين تشجع ركيزة نزع السلاح وإعادة الإدماج على تطوير برامج فعّالة لإعادة إدماج الشباب المتأثرين بالنزاعات، بما يتوافق مع برامج الأمم المتحدة للسلام وإعادة البناء. بهذه الركائز الخمس، يشكل القرار ٢٢٥٠ إطارًا معياريًا شاملًا يعزز دور الشباب بوصفهم فاعلين رئيسيين في تحقيق السلم والأمن المستدامين.

ثانيًا: الأدلة والشواهد الدولية الداعمة للقرار

تشير الأدبيات الأممية الحديثة إلى تنامي الاعتراف الدولي بالدور المحوري للشباب في تعزيز السلم والأمن، وهو ما تؤكده تقارير الأمم المتحدة، وعلى رأسها تقرير الأمين العام حول الشباب والسلم والأمن لعام ٢٠١٨م، الذي يبيّن أن نحو ٤٠٨ مليون شاب يعيشون في مناطق نزاع حول العالم، وأن إشراكهم بصورة منهجية في عمليات السلام يسهم في رفع احتمالات استدامة الاتفاقيات بنسبة ٢٠٪. وقد دعمت منظومة القرارات الأممية هذا التوجه من خلال إصدار القرار ٢٤١٩ الذي يعزز مشاركة الشباب في عمليات السلام، ثم القرار ٢٥٣٥ الذي وضع إطارًا تنفيذيًا موسعًا لأجندة الشباب والسلم والأمن، مؤكدًا ضرورة الانتقال من الاعتراف السياسي بدور الشباب إلى بناء آليات عملية تضمن مشاركتهم الفعلية في الوقاية من النزاعات، وحماية المجتمعات، وصياغة مسارات السلام المستدام.

وفي السياق الأكاديمي، تُظهر الدراسات المتخصصة أن القرار ٢٢٥٠ أسهم في ترسيخ عرف دولي ناشئ حول دور الشباب في السلم والأمن، كما تشير إلى أن القرار مثّل نقطة تحول في إدماج الشباب ضمن الفئات الفاعلة في عمليات بناء السلام، وليس مجرد مستفيدين من برامج

الحماية أو التنمية. ويذهب إلى أن القرار أحدث تحولًا مفاهيميًا في النظرة إلى الشباب، إذ أعاد تعريفهم بوصفهم شركاء رئيسيين في عمليات التفاوض، والوساطة وإعادة الإعمار، وليس مجرد فئة تحتاج إلى الدعم أو الاحتواء. وبهذا، يتكامل الإنتاج المعرفي الأممي مع الأدبيات الأكاديمية في تأكيد أن إشراك الشباب يمثل شرطًا بنيويًا لتحقيق سلام مستدام، وأن القرارات الأممية اللاحقة عززت هذا الاتجاه عبر تطوير إطار معياري وتنفيذي متكامل لأجندة الشباب والسلم والأمن.

ثالثًا: السياق السوداني الراهن ودور الشباب

يمثل الشباب في السودان إحدى أهم القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في العقد الأخير، إذ لعبوا دورًا مركزيًا في الثورة السودانية ٢٠١٨م -٢٠١٩م وفي الحراك المدني الذي أعقبها، كما برزوا خلال الحرب الراهنة بوصفهم الفاعل الأكثر قدرة على التنظيم والاستجابة الإنسانية عبر لجان المقاومة وغرف الطوارئ والمبادرات المدنية التي تولت مهام الإغاثة، والإخلاء، وتقديم الخدمات الأساسية في ظل الانهيار المؤسسي. وقد أشارت تقارير دولية من بينها تقارير (سي- أم – أي CMI ٢٠٢٥) إلى أن السودان يشكل نموذجًا عالميًا لدور الشباب في السلم والأمن نظرًا لقدرتهم على بناء شبكات تضامن محلية، وتطوير آليات مجتمعية للحماية، وتقديم خدمات إنسانية تتجاوز في فعاليتها أحيانًا أداء المؤسسات الرسمية. هذا الدور يعكس تحوّلًا بنيويًا في طبيعة الفاعلية الشبابية، حيث انتقل الشباب من موقع الاحتجاج إلى موقع الفعل السياسي- الاجتماعي المؤثر في إدارة الأزمات وصياغة مسارات التعافي.

ورغم هذا الدور المحوري، ظل الشباب السودانيون مهمّشين في عمليات صنع القرار، بما في ذلك مفاوضات السلام والحوارات السياسية التي أعقبت الثورة وما تلاها من نزاعات، كما توضح تقارير Relif web و CMI ويبرز هذا التهميش في غياب تمثيل فعلي للشباب داخل الهياكل الرسمية، ، إضافة إلى استمرار هيمنة النخب التقليدية والقوى المسلحة على مسارات التفاوض وصنع السياسات. ويؤدي هذا الوضع

إلى فجوة واضحة بين الدور العملي الذي يؤديه الشباب على الواقع والدور السياسي المحدود الممنوح لهم في عمليات السلام، ما يجعل إدماجهم ضرورة استراتيجية لضمان فعالية تطبيق أجندة الشباب والسلم والأمن في السودان، ولتعزيز فرص الوصول إلى سلام مستدام قائم على مشاركة الفاعلين الحقيقيين في المجتمع.

رابعًا: تحليل الآليات الوطنية في السودان لتطبيق القرار ٢٢٥٠

تُظهر الآليات الوطنية في السودان لتطبيق القرار ٢٢٥٠ تباينًا واضحًا بين الهياكل الرسمية والجهود الشبابية غير الرسمية، وهو ما يعكس طبيعة السياق السياسي والمؤسسي الراهن. فعلى المستوى الرسمي، شاركت وزارة الشباب والرياضة في عدد من ورش الإيقاد المعنية بتعزيز مشاركة الشباب في عمليات السلام، بما في ذلك ورشة مدني عام ٢٠٢٢م التي ركزت على تفعيل القرار ٢٢٥٠ وطنيًا، إلا أن هذه المشاركة بقيت محدودة وغير مؤسسية أما وزارة الخارجية فتضطلع بدور تنسيقي مع المنظمات الإقليمية والدولية لتطوير سياسات الشباب والسلم والأمن، لكنها تفتقر إلى آلية وطنية متخصصة تُعنى بتنفيذ القرار بصورة منهجية. ويُعدّ المجلس القومي للشباب، من حيث موقعه المؤسسي، الآلية الوطنية الطبيعية لتنسيق جهود الدولة في مجال الشباب والسلم والأمن، غير أن دوره ظلّ محدودًا في هذا المجال. فالمجلس لم يتمكن حتى الآن من تفعيل مضامين القرار ٢٢٥٠ على نحو يعكس حجم الدور الذي يؤديه الشباب على أرض الواقع. كما لم يستطع أن يشكّل منصة جامعة للهياكل الشبابية الفاعلة أو أن يرسّخ حضوره كجهة مرجعية في عمليات السلام، الأمر الذي جعل تأثيره في هذا الملف أقل من المتوقع مقارنة بموقعه الرسمي. هذا الضعف المؤسسي ينعكس مباشرة على قدرة الدولة في تبني خطة وطنية شاملة لتنفيذ القرار، ويجعل الجهود الرسمية أقرب إلى المبادرات المتفرقة منها إلى السياسات المنهجة.

في المقابل، برزت الآليات غير الرسمية بوصفها الفاعل الأكثر تأثيرًا في تطبيق القرار ٢٢٥٠ عمليًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة في

ظل الحرب الراهنة وانهيار مؤسسات الدولة. إذ تمثل لجان المقاومة أكبر شبكة شبابية منظمة في السودان، وتُعد نموذجًا للمشاركة الشعبية في الحوكمة المحلية، رغم غياب الاعتراف الرسمي بها، بينما تؤدي غرف الطوارئ دورًا محوريًا في العمل الإنساني والاستجابة للأزمات، بما يعكس قدرة الشباب على التنظيم الفعّال في بيئات النزاع. كما تسهم المبادرات الشبابية المدنية في مراقبة وقف إطلاق النار، التوعية المجتمعية، والدعم الإنساني، وهي تطبيق مباشر لركائز القرار ٢٢٥٠ المتعلقة بالمشاركة، الحماية، الوقاية والشراكات.

ورغم ماتقوم به المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من دور عملي في بيئات النزاع، فإن قدرتها على تفعيل أجندة الشباب والسلم والأمن ما تزال محدودة بفعل مجموعة من التحديات المعقدة التي تعيق تحول جهودها إلى سياسات وطنية مستدامة. وتبرز هذه التحديات في غياب الاعتراف الرسمي بالهياكل الشبابية الفاعلة، واستمرار هيمنة المؤسسات العسكرية على القرار السياسي، وغياب خطة وطنية واضحة لتنفيذ القرار ٢٢٥٠، إلى جانب تأثيرات الحرب وتدهور مؤسسات الدولة وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الشبابية. ومع ذلك فإن المشهد السوداني لا يخلو من فرص واعدة يمكن البناء عليها، أهمها وجود قاعدة شبابية واسعة ومنظمة وتنامي الدعم الدولي لأجندة الشباب والسلم والأمن، فضلًا عن إمكانية استلهام تجارب دولية ناجحة مثل نيجيريا وسيراليون في تطوير خطة وطنية تتسق مع الإطار الدولي للقرار ٢٢٥٠ وتستجيب لخصوصيات الواقع السوداني.

خامسًا: نحو إطار وطني سوداني لتفعيل القرار ٢٢٥٠

يمثل تطوير إطار وطني سوداني لتفعيل القرار ٢٢٥٠ خطوة محورية نحو إدماج الشباب في عمليات السلم والأمن بصورة منهجية ومؤسسية، ويبدأ ذلك بإنشاء مجلس وطني للشباب والسلم والأمن يضم ممثلين من المجموعات الشبابية الفاعلة إلى جانب الجهات الحكومية ذات الصلة ويُناط بهذا المجلس وضع السياسات

الوطنية، وتنسيق الجهود بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وتطوير آليات مستدامة لإشراك الشباب في صنع القرار. كما يشكل إعداد خطة وطنية لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ محورًا أساسيًا لهذا الإطار بحيث تتضمن تعزيز مشاركة الشباب في عمليات السلام، حماية الشباب من العنف والتجنيد القسري، دعم مبادرات الوقاية من التطرف العنيف، وتطوير برامج فعّالة لإعادة الإدماج، إضافة إلى تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني. ويتيح هذا النهج الانتقال من المبادرات المتفرقة إلى سياسة وطنية متكاملة تستند إلى المعايير الدولية وتستجيب لاحتياجات الواقع السوداني.

ويتطلب تفعيل هذا الإطار الاعتراف الرسمي بالهياكل الشبابية الفاعلة بوصفها فاعلًا رئيسيًا في السلم المجتمعي وإدارة الأزمات، بما يضمن دمج خبراتها العملية في السياسات الوطنية. كما يُعد إشراك الشباب في المفاوضات السياسية ضرورة استراتيجية، نظرًا لكونهم أصحاب مصلحة مباشرة في مستقبل البلاد، ولأن مشاركتهم تسهم في تعزيز شرعية عمليات السلام ورفع احتمالات استدامتها. ويستند هذا التوجه إلى تجارب دولية ناجحة مثل نيجيريا وسيراليون التي طورت خططا وطنية لأجندة الشباب والسلم والأمن، ما يؤكد إمكانية تبني السودان نموذجًا وطنيًا متكاملًا يعزز من دور الشباب في بناء السلام، ويعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس تشاركية أكثر استدامة.

خاتمة

يمثل قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ إطارًا معياريًا مهمًا يمكن أن يساعد السودان في تجاوز أزمته الراهنة عبر تمكين الشباب وإشراكهم في عمليات السلام، ليس بوصفه مجرد وثيقة أممية، بل باعتباره مرجعًا استراتيجيًا يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والشباب في سياقات النزاع والتحول السياسي. فالسودان، رغم ما يواجهه من تحديات سياسية وأمنية عميقة، يمتلك قاعدة شبابية واسعة وفاعلة أثبتت قدرتها على التنظيم، والاستجابة للأزمات، وبناء شبكات تضامن مجتمعي في ظل انهيار مؤسسات الدولة. هذه القاعدة الشبابية لا تمثل فقط رصيدًا ديمغرافيًا، بل تشكل طاقة

اجتماعية وسياسية يمكن أن تكون حجر الأساس لبناء سلام مستدام إذا ما تم دمجها ضمن آليات وطنية رسمية.

التوصيات:

- تفعيل قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ في السودان يتطلب تبنّي مقاربة وطنية شاملة تتجاوز المبادرات المتفرقة نحو بناء سياسة مؤسسية متكاملة. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إنشاء مجلس وطني للشباب والسلم والأمن يضم ممثلين من الهياكل الشبابية الفاعلة إلى جانب الجهات الحكومية ذات الصلة. وجود مثل هذا المجلس من شأنه أن يوفّر إطارًا مؤسسيًا لتنسيق الجهود، وصياغة السياسات، وضمان استدامة البرامج المتعلقة بالشباب.
- ضرورة تطوير خطة وطنية شاملة لتنفيذ القرار ٢٢٥٠، تتضمن محاور واضحة لإشراك الشباب في عمليات السلام والمفاوضات السياسية، وحمايتهم من العنف والتجنيد القسري، ودعم مبادرات الوقاية من التطرف العنيف وتعزيز برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج. إن وجود خطة وطنية كهذه سيتيح الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء السلام المستدام.
- الاعتراف الرسمي بالهياكل الشبابية غير الرسمية التي لعبت دورًا محوريًا خلال الحرب، إذ يمثل هذا الاعتراف خطوة جوهرية نحو دمج خبراتها العملية في السياسات الوطنية وتعزيز شرعية عمليات السلام كما أن إشراك الشباب في عمليات صنع القرار السياسي يعد ضرورة استراتيجية، نظرًا لكونهم أصحاب مصلحة مباشرة في مستقبل البلاد.
- تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية والمنظمات الشبابية عبر آليات مشتركة للتواصل وتبادل المعلومات، بما يقلل من التشتت ويزيد من فعالية البرامج الوطنية. كما ينبغي تخصيص موارد مالية مستقرة لدعم برامج الشباب والسلم والأمن، وتمويل المبادرات الشبابية، وبرامج التدريب وبناء القدرات، لضمان تنفيذ الخطة الوطنية بصورة فعّالة.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تفعيل القرار ٢٢٥٠، مثل نيجيريا وسيراليون، مع تكييف هذه التجارب بما يتناسب مع خصوصيات الواقع السوداني.

إن تبنّي هذه التوصيات من شأنه أن يعزز فرص بناء سلام مستدام ويعيد صياغة العلاقة بين الدولة والشباب على أسس تشاركية وديمقراطية، بما يفتح الطريق أمام مستقبل أكثر استقرارًا وعدلًا للسودان.

المصطلحات:

- قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ هو أول وثيقة أممية تعترف رسمياً بالدور المحوري للشباب في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وقد صدر تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، مما يجعله ضمن فئة القانون الدولي غير الملزم.
- الشباب والسلم والأمن هو إطار أممي يقوم على الاعتراف بدور الشباب بوصفهم فاعلين رئيسيين في عمليات السلام، وليس مجرد ضحايا أو عناصر تهديد محتملة. ويشمل هذا الإطار السياسات والبرامج التي تعزز مشاركة الشباب في صنع القرار، وحمايتهم من العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما يتسق مع ما ورد في الوثيقة بأن الشباب يمثلون إحدى أهم القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة.
- القانون الدولي غير الملزم يشير إلى القرارات أو الإعلانات أو المبادئ التي تصدر عن الهيئات الدولية ولا تتمتع بقوة إلزامية قانونية، لكنها تحمل تأثيرًا معياريًا وسياسيًا كبيرًا في توجيه السياسات الوطنية والدولية. ويُعد قرار ٢٢٥٠ مثالًا بارزًا على هذا النوع من القانون، إذ يوجّه الدول نحو إشراك الشباب في عمليات السلام دون أن يفرض التزامات قانونية مباشرة.
- الركائز الخمس لقرار ٢٢٥٠:

المشاركة: إشراك الشباب في عمليات صنع القرار السياسي وعمليات السلام، بما يتسق مع المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الحماية: حماية الشباب من العنف والتجنيد القسري وفقاً لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧م.

الوقاية: معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل الفقر والبطالة وانعدام الفرص.

الشراكات: تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات الشبابية.

نزع السلاح وإعادة الإدماج: تطوير برامج فعّالة لإعادة إدماج الشباب المتأثرين بالنزاعات.

لجان المقاومة: شبكات شبابية محلية ظهرت خلال الثورة السودانية وبعدها، وتُعد أكبر تنظيم شبابي غير رسمي في البلاد.

غرف الطوارئ: مجموعات شبابية تعمل في الاستجابة الإنسانية خلال النزاعات، وتقدم خدمات الإغاثة والإخلاء والدعم المجتمعي. تمثل نموذجاً عملياً لقدرة الشباب على التنظيم في بيئات النزاع، وتُعد تطبيقاً مباشراً لركائز القرار ٢٢٥٠ المتعلقة بالحماية والشراكات.

المجلس القومي للشباب: الآلية الوطنية الرسمية المعنية بشؤون الشباب في السودان.

خطة وطنية لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ وثيقة سياسات وطنية تتضمن إجراءات محددة لإشراك الشباب في عمليات السلام، وحمايتهم من العنف، ودعم برامج الوقاية من التطرف العنيف، وتعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني.

الأعراف الدولية الناشئة: مفاهيم ومعايير جديدة تتشكل تدريجيًا في الممارسة الدولية، وتكتسب قوة معيارية مع مرور الوقت. ويُعد قرار ٢٢٥٠ جزءًا من هذه الأعراف.

المراجع:

United Nations Security Council. (2015). Resolution 2250 (2015) on Youth, Peace and Security. New York: United Nations.

United Nations Security Council. (2018). Resolution 2419 (2018). New York: United Nations.

United Nations Security Council. (2020). Resolution 2535 (2020). New York: United Nations.

United Nations. (2018). The Missing Peace: Independent Progress Study on Youth, Peace and Security. New York: UNFPA & PBSO.

United Nations. (1966). International Covenant on Civil and Political Rights. New York: UN.

United Nations. (1966). International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. New York: UN

ICRC. (1949). Geneva Conventions. Geneva: International Committee of the Red Cross.

Hilker, L. (2019). Youth, Peacebuilding and UNSCR 2250. Journal of Peacebuilding & Development, 14(2), 45–60.

Simpson, G. (2018). Engaging Youth in Peace Processes. International Peace Institute.

McEvoy-Levy, S. (2016). Youth and Peacebuilding. Notre Dame: Uni-versity of Notre Dame Press.

تطلعات مشتركة لشباب السودان في يوم الشباب العالمي

يحتفي العالم في ١٢ أغسطس من كل عام باليوم العالمي للشباب بوصفهم القوة المحركة للتغيير وعجلة التنمية في بلدانهم، وأتى احتفال هذا العام تحت شعار «سياقات مختلفة وتطلعات مشتركة»، ووفقًا للأمم المتحدة فإن موضوع هذا العام يولي اهتمامًا خاصًا بالشباب والشابات الذين يعيشون في أقل البلدان نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ كثيرًا ما يواجهون تحديات متداخلة تتصل بالفقر وتغير المناخ والعزلة الجغرافية ومحدودية الفرص الاقتصادية وتفاوت فرص الحصول على التقانات الرقمية، ويواجه الشباب السوداني تحديات كبيرة خلقتها ظروف الحرب والنزوح، وبالرغم من ذلك تعمل الأجسام الشبابية ومنظمات المجتمع المدني على مواجهة هذه التحديات.

تعزيز دور الشباب

أصدرت سلاميديا بيانًا بمناسبة اليوم الدولي للشباب، وجددت التزامها بالمضي في جهود بناء السلام في السودان وتقوية وتعزيز دور الشباب بمختلف منصاتهم، فضلًا عن مواصلة تكثيف

العمل لوقف الحرب ودعم مشاريع السلام المجتمعي على كافة الأصعدة والمستويات.

وأوضحت سلاميديا في بيانها على العمل المشترك مع الاجسام الشبابية، إتاحة مساحة أكبر لتعزيز كفاءة الصحفيين الشباب من خلال التدريب، إجراء الدراسات المتعلقة بقضايا ادماج الشباب في بناء السلام، والعمل مع الاجسام والمنظمات الشبابية لمناهضة خطاب الكراهية والسرديات المضللة.

وذكر بيان سلاميديا «إن صياغة مستقبل آمن ومستقر للسودان والعالم لا يأتي إلا من خلال العمل المشترك بين كل المؤسسات الحكومية، الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني لتكثيف الجهود والرؤى لدعم مبادرات الشباب والاستماع إلى أصواتهم، فالشباب هم القوى الدافعة للتغيير اليوم وغدًا».

مناظرة بمناسبة اليوم العالمي

نظمت الشبكة الشبابية السودانية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي، مكتب اوغندا مناظرة بعنوان «هل يقود الشباب السودان نحو السلام أم تعيقهم انقسامات الحرب؟»

جمعت المناظرة ثلاثة متحدثين يمثلون رؤى سياسية مختلفة حول الحرب ومستقبل السودان، حيث ناقشت السرديات المتباينة المرتبطة بالصراع، ومسؤولية الأطراف المختلفة عن اندلاع الحرب واستمرارها، ومواقفها من وقف إطلاق النار والحل السياسي، ومستقبل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية والقوى المسلحة.

وشارك في المناظرة كل من هيام البشرى، عضوة الهيئة القيادية للجبهة المدنية الديمقراطية (صمود)، عبد الحفيظ الإمام عضو اللجنة التنظيمية لتحالف تأسيس، ومحمد مصطفى أوسكار القيادي بالتحالف السوداني القومي، فيما أدار الجلسة الأستاذ إبراهيم شمو، عضو تنسيقية الشبكة.

وناقش المناظرة رؤى الاطراف المشاركة حول قضايا مسؤولية الأطراف تجاه المدنيين والنازحين وضحايا الحرب، والتنازلات السياسية الممكنة لإنهاء النزاع، وضمانات السلام وترتيبات ما بعد الحرب، إضافة إلى دور القوى المدنية وتحديات الانقسام السياسي

وتأثيره على فرص إنهاء الحرب وبناء توافق وطني.

كما ناقش المتحدثون/ات قدرة الشباب السوداني على تجاوز الاستقطاب السياسي والعسكري، وإمكانية إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف المكونات السياسية والمدنية، بما يفتح الطريق أمام حوار سوداني أوسع يضع مصالح المدنيين والضحايا ومستقبل البلاد في المقام الأول.

عكست المناظرة أهمية الحوار المفتوح وتبادل الرؤى المختلفة، وأكدت أن بناء السلام المستدام يتطلب الاستماع إلى الأصوات المتنوعة والبحث عن المشتركات الوطنية التي يمكن أن تشكل أساسًا لمستقبل أكثر استقرارًا وعدالة للسودان.

كما نظمت الشبكة الشبابية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي كذلك منتدى الشباب والمستقبل ضمن فعاليات اليوم العالمي للشباب وبمشاركة عدد من الشباب والشابات السودانيين المهتمين بقضايا السلام والتحول المدني الديمقراطي.

ناقش المشاركون رؤاهم وتطلعاتهم

نحو مستقبل السودان، ودور الشباب في إنهاء الحرب، وبناء السلام المستدام، وتعزيز المشاركة المدنية والسياسية، إلى جانب التحديات والفرص التي تواجه الأجيال الشابة في المساهمة في صناعة مستقبل أكثر استقرارًا وعدالةً للجميع.

وأكدت مداخلات المشاركين أن الشباب السوداني يمتلك الإرادة والقدرة على الإسهام في بناء وطن يسوده السلام والديمقراطية، وأن الحوار وتبادل الرؤى يمثلان خطوة مهمة نحو تعزيز التفاهم وصياغة تصورات مشتركة للمستقبل.

تحذير من التوسع في الهياكل الموازية

أصدر برلمان الشباب بيانًا بمناسبة اليوم العالمي للشباب حذرت من خلاله مما اسماه بالتوسع المستمر للهياكل والسلطات الموازية، مضيفًا أن السماح بتحول مناطق النفوذ العسكري إلى مراكز سلطة دائمة خارج إطار الدولة سيؤدي حتمًا إلى تمزيق وحدة السودان.

وعبّر البيان عن القلق المتزايد من الشروخ الاجتماعية التي انتجتها الحرب والتنامي غير المسبوق لخطابات الكراهية والانقسام.

وقال البيان «إننا نرى أن المصالحة المجتمعية ومعالجة المظالم التاريخية ليست مرحلة مؤجلة لـ «ما بعد الاتفاق السياسي»، بل هي جزء أصيل وشرط مسبق لأي عملية سلام جادة» وأكد البيان أن قضايا دارفور، وكردفان، والنيل الأزرق، وشرق البلاد في صميم الأزمة الوطنية، ولا استقرار دون معالجة التنمية غير المتوازنة، وقضايا الأراضي والحواكير، وجبر الضرر للمتضررين.

وقال برلمان الشباب أن الأولوية العاجلة هي وقف التدهور الإنساني عبر وقف شامل للأعمال العدائية بآليات رقابة مستقلة، وتأمين وصول المساعدات مبينًا أن هذا الوقف لا يكتمل إلا باستعادة كاملة للمجال المدني؛ عبر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وكشف مصير المفقودين، وضمان حرية التعبير وشدد البيان على حتمية توجيه الدعم المباشر للمبادرات القاعدية التي تحملت العبء الأكبر، وعلى رأسها غرف الطوارئ والمبادرات الشبابية المحلية. ودعا البيان المجتمع الدولي لتوجيه أدوات ضغطه نحو الجهات التي تستفيد من استمرار الحرب، ودعم مسار وطني شامل.

اليوم العالمي للشباب

2026

حياة مختلفة،
أحلام مشتركة

من أعمال الفنان عبد الله بشير